جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
فرع علوم التسيير، تخصص تسيير مؤسسات صغيرة ومتوسطة

بعنوان:

دور آلية التمويل المصغر في إنشاء الأسر المنتجة

" دراسة مقارنة بين الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ورقلة (الجزائر) ومؤسسة التنمية الإجتماعية ولاية الخرطوم (السودان) في الفترة الممتدة مابين (2010 – 2014) "

من إعداد الطالب: غوالم فضيل.

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 22 ماي 2016.

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذة/ كيحلي عائشة سلمى.....(أستاذة مساعدة "أ" – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
الأستاذة/ عواطف محسن.....(أستاذة مساعدة "أ" – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا
الأستاذ/ قوجيل محمد.....(أستاذ مساعد"أ" – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2015

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
فرع علوم التسيير، تخصص تسيير مؤسسات صغيرة ومتوسطة

بعنوان:

دور آلية التمويل المصغر في إنشاء الأسر المنتجة

" دراسة مقارنة بين الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ورقلة (الجزائر) ومؤسسة التنمية الإجتماعية ولاية الخرطوم (السودان) في الفترة الممتدة مابين (2010 – 2014) "

من إعداد الطالب: غوالم فضيل.

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 22 ماي 2016.

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذة/ كيحلي عائشة سلمى.....(أستاذة مساعدة "أ" – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
الأستاذة/ عواطف محسن.....(أستاذة مساعدة "أ" – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا
الأستاذ/ قوجيل محمد.....(أستاذ مساعد "أ" – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2015

الإهـــــــــــداء

إلى من رفع قدرهما ربالأرض والسموات

"أمي وأبي "أطال الله في عمرهما وجزاهم عني خير جزاء

إلى جميع أفراد عائلتي الكبيرة والصغيرة كل بإسمه

إلى كل من علمني وأخذ بيدي وأنار لي طريق العلم والمعرفة

إلى جميع الأصدقاء والزملاء

إلى كل من قدم لي العون

إلى كل من أسعده نجاحي

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

شكر وتقدير

الحمد لله حمد الشاكرين على أن وفقني وأعانني لإتمام هذا العمل فالحمد لله الذي تتم بفضله الصالحات

وعملا بقول المصطفى صلى الله عليه وسلم { لا يشكر الله من لا يشكر الناس }

أتقدم بجزيل شكري وتقديري

إلى الأستاذة محسن عواطف على تفضلها بالإشراف على هذا العمل وعلى

نصحها وتوجيهاها وجميل صنعها طيلة مشواري الجامعي

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى جميع أساتذة كليتنا الكرام على توجيههم

وتصويبهم لإنجاز هذا العمل

ولا أنسى أن أتوجه بشكري وتقديري إلى

جميع عمال وإطارات الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ورقلة على تعاونهم ومساعدتهم

أخيرا أتقدم بجزيل شكري وتقديري لكل من ساهم في إنجاز العمل من قريب

أو من بعيد.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إعطاء مفهوم واسع حول التمويل المصغر من جهة، ومدى فعاليته في إنشاء ودعم الأسر المنتجة من جهة أخرى، والوصول إلى أهم الإختلافات في آلية العمل وطرق التمويل المنتهجة من قبل مؤسسات التمويل المصغر بإختلاف البلد الذي تنشط فيه، كما تهدف إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في دعم وإنشاء الأسر المنتجة.

وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة التطرق لإشكالية ما مدى مساهمة مؤسسات التمويل المصغر في إنشاء الأسر المنتجة وكيف يؤثر اختلاف نوع التمويل بين وضعي وإسلامي عليها، من أجل ذلك قمنا بإجراء دراسة مقارنة على مستوى الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM – ورقلة التي تقدم صيغ وضعية، ومؤسسة التنمية الإجتماعية بولاية الخرطوم – السودان التي تتعامل بصيغ إسلامية وذلك خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014، وقد إعتمدنا على تقارير وإحصائيات تخص المؤسستين و من ثم معالجتها.

ومن أهم ماتوصلت إليه دراستنا أن الأسر المنتجة من أهم عملاء مؤسسات التمويل المصغر ولكن تمولها دون إعطاء أهمية وخصوصية لتكوين هذه الأسر كونها عبارة عن مؤسسات مصغرة، وكذلك تعتبر الطرق الإسلامية أكثر مرونة في تلبية الإحتياجات التمويلية للأسر النتجة على خلاف التمويل بالصيغ التقليدية التي تحمل فوائد على القروض.

الكلمات المفتاحية: التمويل المصغر، الأسر المنتجة، خدمات مالية، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مؤسسة التنمية الإجتماعية بولاية الخرطوم .

ABSTRACT:

This study aims to give a large concept about Microfinance, and its effectiveness in creating and supporting productive families on, and moreover reaching the most important differences in work mechanism and ways of funding used by the microfinance organizations in different countries in which they work, as we aim to highlight the role that these institutions in the creation and the support of productive families.

We have tried through this study to deal with the question about the participation scope of Microfinance institutions in the creation of productive families and how the difference of funding types between the conditional mode and the Islamic mode can affect .Thus, we conducted a comparative study on the regional branch of the National Agency for the conduct of micro-loan ANGEM- Ouargla offering conditional forms, and the Foundation of Social development in Khartoum state – Sudan which deals with Islamic forms during the period from 2010 to 2014, relying on reports and statistics pertaining to the two institutions and then proceeding to the treatment of these information.

Among the most important reached points of this study is that the productive families are the most important clients of financial institutions but funded without giving importance and specificity of the composition of these families being a mini-enterprises, as well as Islamic forms are considered more flexible to meet the financing needs of the productive families in the contrary of funding in the traditional forms which bear interests at loans.

Key words: microfinance, productive families, financial services, the National Agency for the conduct of micro-loan, Social Development Foundation in Khartoum state.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
الإهداء	III
الشكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال البيانية	VIII
قائمة الملاحق	IX
المقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل المصغر والأسر المنتجة	
المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للتمويل المصغر والأسر المنتجة	**3**
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	**12**
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية – دراسة مقارنة بين الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الفرع الجهوي لولاية ورقلة (الجزائر)، ومؤسسة التنمية الإجتماعية ولاية الخرطوم (السودان) خلال الفترة مابين 2010 – 2014	
المبحث الاول: التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) ومؤسسة التنمية الإجتماعية بولاية الخرطوم (السودان) وطريقة العمل المنتهجة	**22**
المبحث الثاني: مقارنة حصيلة نشاط كل من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) ومؤسسة التنمية الإجتماعية – ولاية الخرطوم (السودان) خلال الفترة 2010 – 2014	**39**
الخاتمة	**56**
المصادر والمراجع	**61**
الفهرس	**64**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-1	أنماط التمويل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)	23
2-1	أوجه الشبه والإختلاف بين الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) ومؤسسة التنمية الإجتماعية – ولاية الخرطوم.	33
3-1	تطور عدد الملفات الممولة	37
4-1	معدل التطور بالنسب لعدد الملفات الممولة ومناصب الشغل المستحدثة	37
5-1	تطور عدد المشروعات الممولة	38
6-1	معدل التطور بالنسب لعدد المشروعات الممولة	39
7-1	عدد القروض الممنوحة لشراء مواد أولية حسب قطاع النشاط	40
8-1	عدد القروض الممنوحة لإنشاء مؤسسات مصغرة (تمويل ثلاثي) حسب قطاع النشاط	41
9-1	عدد القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط	42
10-1	عدد القروض الممنوحة لشراء مواد أولية حسب الجنس	43
11-1	عدد القروض الممنوحة لإنشاء مؤسسات مصغرة (تمويل ثلاثي) حسب الجنس	44
12-1	عدد القروض الممنوحة حسب الجنس من قبل مؤسسة التنمية الإجتماعية – ولاية الخرطوم	45
13-1	عدد المستفيدين من برنامج التكوين في التربية المالية حسب السنوات	47
14-1	عدد المستفيدين من برنامج التكوين في إنشاء وتسيير المؤسسات المصغرة	47
15-1	التدريب ورفع القدرات خلال الفترة 2010-2014	48
16-1	المجموعات المكونة في مجال الإدخار والتي تم ربطها بالتمويل المصغر خلال الفترة 2010-2014	49

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	نسبة الملفات الممولة حسب الجنس خلال الفترة 2010-2014	45

قائمة الإختصارات والرموز

الإختصار	الدلالة باللغة الأصلية	الدلالة بالعربية
BIT	Bureau International de Travail	المكتب الدولي للعمل
OCDE	Organisation for Economic (Cooperation and Development)	منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية الاوروبية
CGAP	The Consultive Group to Assist the Poor	المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء
AFD	Agence Francaise de Devloppement	الوكالة الفرنسية للتنمية

المقدمة

توطئة:

لاشك أن التمويل يشكل اللبنة الأولى لتنمية المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة التي تبلغ نحو 90% من إجمالي المشاريع على نطاق العالم، والمشروعات المتناهية الصغر التي ساعدت فقراء العالم في الإرتقاء بإنتاجيتهم وكذلك مستويات معيشتهم وجدت دعما كبيرا من مؤسسات التمويل المصغر في السنوات الأخيرة، قامت هذه الاخيرة على مبادئ مناقضة للنظرة التقليدية التي كانت تنظر بها المصارف التجارية الكبيرة لشريحة الفقراء بأنها غير جديرة بالتمويل لأسباب من أهمها غياب الضمانات المناسبة ووجود المخاطر العالية وكذا نقص الكفاءة والخبرة في العمل.

وقد كان أول ظهور للتمويل المصغر في بنغلاديش من طرف محمد يونس الذي قام بتأسيس "غرامين بنك" وهو يعني حسب لغتهم بنك القرية، وهو موجه لتمويل العائلات الأشد فقرا، ثم بعد ذلك عرف التمويل المصغر انتشارا في باقي الدول الأخرى لتمويل ولخلق مؤسسات مصغرة، التي تعتبر عصب النمو في مختلف الاقتصاديات لما توفره من مناصب عمل، وقد عرفت صناعة التمويل المصغر انتشارا في الدول العربية وخاصة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وعلى الرغم من غياب البيانات الدقيقة حول عدد وإنتشار مؤسسات التمويل المصغر، إلا أن واقع الحال يشير إلى أنها شهدت نموا مطردا عالميا خلال السنوات الأخيرة الماضية، حتى أصبحت هذه المؤسسات صناعة متطورة معترف بها عالميا، وتحول معها أساليب التمويل المصغر إلى جزء أساسي في منظومة المؤسسات الإقتصادية التي لايمكن التغاضي عنها أو إعتبارها جزء من منظومة الإقتصاد التقليدي الهامشي عديم الجدوى، كما أن التغيرات الإقتصادية التي صاحبت العولمة دعت إلى تغييرات في طريقة عمل المصارف التقليدية وأدت إلى خلق مؤسسات مالية ذات طابع إقتصادي إجتماعي ومن أهمها مؤسسات التمويل المصغر.

إشكالية الدراسة:

وعلى ضوء ما تقدم تبلورت لدينا الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة مؤسسات التمويل المصغر في إنشاء الأسر المنتجة؟ وكيف يؤثر اختلاف نوع التمويل بين وضعي وإسلامي عليها؟

ولمعالجة هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ✓ فيما يتمثل التمويل المصغر؟ وهل استطاعت منتجاته تلبية الإحتياجات المالية للأسر المنتجة؟
- ✓ ما مدى إهتمام كل من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومؤسسة التنمية الإجتماعية بتمويل الأسر المنتجة؟
- ✓ هل هناك إختلاف في الصيغ المالية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومؤسسة التنمية الإجتماعية الموجهة لتمويل الأسر المنتجة؟

فرضيات الدراسة:

في ضوء هذه الإشكالية وللإحاطة بجوانب الموضوع قدمنا الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: التمويل المصغر عبارة عن مجموعة الخدمات المقترحة (المقدمة) للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية التقليدية.

الفرضية الثانية: تعتبر مؤسسة التنمية الإجتماعية بولاية الخرطوم أكثر كفاءة في تلبية الإحتياجات التمويلية للأسر المنتجة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

الفرضية الثالثة: يوجد إختلاف في الصيغ المالية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومؤسسة التنمية الإجتماعية الموجهة لتمويل الأسر المنتجة.

مبرات إختيار الموضوع:

تم إختيار موضوع دراستنا بناءا على عدة اعتبارات نوجزها فيما يلي:

- ✓ الرغبة الشخصية للبحث في هذا النوع من المواضيع.
- ✓ طبيعة التخصص الذي ندرس فيه، حيث لهذا الموضوع علاقة مع تخصص تسيير مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

- ✓ أهمية الموضوع كون التمويل المصغر يعتبر من أهم الأدوات الرئيسية لتمويل الأسر المنتجة التي تؤدي بدورها إلى تنمية محلية وإقتصادية.
- ✓ التعرف أكثر على خصوصية التمويل المصغر ودوره في تمويل ودعم الأسر المنتجة .

أهداف الداسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي:

- ✓ إن الهدف الرئيسي من هذا البحث هو إعطاء مفهوم واسع حول التمويل المصغر من جهة، ومدى فعاليته في إنشاء ودعم الأسر المنتجة من جهة أخرى.
- ✓ الوصول إلى أهم الإختلافات في آلية العمل وطرق التمويل المنتهجة من قبل مؤسسات التمويل المصغر بإختلاف البلد الذي تنشط فيه.
- ✓ كما نهدف إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في دعم وإنشاء الأسر المنتجة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية البحث من كونه يغطي جانباً هاماً في مكتبة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، وترجع أهميته إلى ندرة البحوث والمراجع التي عالجت هذا الموضوع، وأنه تناول نمطاً جديداً من المشروعات الصغيرة ودور مؤسسات التمويل المصغر في دعم وإنشاء هذه المشاريع.

حدود الدراسة:

إعتمدنا في دراستنا على إحصائيات وتقارير تخص نشاط الفرع الجهوي للوكالة الطنية لتسيير القرض المصغر – ورقلة في الجزائر ومؤسسة التنمية الإجتماعية ولاية الخرطوم في السودان، وذلك خلال الفترة الممتدة مابين 2010 – 2014 .

منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا، ومحاولة إثبات صحة الفرضيات المقترحة من عدمها اعتمدنا:

1- المنهج الوصفي في الجانب النظري الذي يعتمد على جمع المعلومات والبيانات التي تساعد على الوصف الدقيق للمشكلة وتحليلها للوصول الى نتائج دقيقة.

2- ربط الجانب النظري بالواقع العملي وتحقيقا لفائدة أكبر من خلال تدعيم الجانب النظري بجانب تطبيقي، واعتماد المنهج الوصفي والتحليلي في الدراسة المقارنة.

صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع المتخصصة التي تناولت موضوع البحث؛
- قصر الفترة الممنوحة لإعداد البحث؛
- صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات.

هيكل البحث:

من خلال ما تم تقييمه وللإجابة على الإشكالية المطروحة، تم تقسيم الموضوع إلى فصلين رئيسين كما يلي:

الفصل الأول والذي يحمل عنوان "**الإطار المفاهيمي للتمويل المصغر والاسر المنتجة** " تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول كان بعنوان الإطار المفاهيمي للتمويل المصغر والأسر المنتجة، أما المبحث الثاني خصص للدراسات السابقة التي تم الإعتماد عليها في دراستنا ومناقشتها من أجل التعرف على أوجه الشبه والإختلاف معها ومحاولة إبراز موقع دراستنا الحالية منها.

الفصل الثاني يحتوي على الدراسة التطبيقية من خلال إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع للتعرف على مدى مساهمة التمويل المصغر في إنشاء الأسر المنتجة، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين خصص المبحث الأول للتعرف على المؤسستين محل الدراسة وطريقة العمل المنتهجة من قبلهما ومحاولة إيجاد أهم الفروقات بينهما، أما المبحث الثاني خصص لعرض حصيلة النشاط الخاصة بكل مؤسسة في مجال الخدمات المالية والغير المالية وتفسير ومناقشة النتائج المتوصل إليها ومدى صحة الفرضيات الموضوعة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للتمويل المصغر والأسر المنتجة

تمهيد:

فكرة مشروعات الأسر المنتجة تم تنفيذها في كثير من دول العالم بواسطة الحكومات أو المنظمات العاملة في مجال مكافحة الفقر .تقوم منظمة الأمم المتحدة من واقع رسالتها الإنسانية بنشر مثل هذه المشروعات في المناطق الفقيرة فى كثير من دول العالم حيث تقول المادة (25)[1] من وثيقة حقوق الإنسان (لكل فرد الحق في مستوي من المعيشة للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة له والحق في تأمين معيشته في حالات البطالة، والعجز، والمرض، والترهل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن أرادته) .

يجمع الاقتصاديون وخبراء التنمية الاجتماعية علي أهمية نظام التمويل المصغر أو microfinance لمناهضة الفقر خاصة وسط شرائح الفقراء الناشطين، ويستشهد هؤلاء بالنجاح الذي حققه هذا النهج بالعديد من الدول، فالتمويل المصغر هو عبارة عن عرض الخدمات المالية للفئات الفقيرة والأسر المنتجة المستثناة من خدمات البنوك وليست لديها موارد، ولا تستطيع توفير الضمانات التي تطلبها البنوك، وهم عادة أميون والمصرفيون يعتقدون أن التعامل معهم غير مربح. وبغرض التعرف على التمويل المصغر وعلاقته بالأسر المنتجة وكذا معرفة الإهتمام الذي يحضى به هذا التمويل في الجزائر جاء هذا الفصل لمعالجة الإطار النظري للدراسة والإطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، وبناءا على هذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

-المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل المصغر والأسر المنتجة.

-المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

[1] المادة 25، وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، باريس، المؤرخ في كانون الاول/ 10 ديسمبر 1948.

المبحث الأول: عموميات حول التمويل المصغر

التمويل المصغر هو تقديم الخدمات المالية لأصحاب الدخول المنخفضة. ويشير هذا المصطلح إلى حركة تتصور عالماً تنعم فيه الأسر المعيشية ذات الدخول المنخفضة بسبل الوصول الدائم إلى خدمات مالية عالية الجودة وميسورة التكلفة لتمويل الأنشطة المحققة للدخل، وبناء الأصول، وتحقيق التوازن في الاستهلاك، والحماية من المخاطر. وفي البداية ارتبط هذا المصطلح بصورة وثيقة بالائتمان المصغر وهو عبارة عن قروض صغيرة للغاية لمقترضين من غير أصحاب الرواتب مقابل تقديم ضمانات صغيرة للغاية أو بدون ضمانات، لكن هذا المصطلح تطور ليشمل مجموعة من المنتجات المالية مثل المدخرات والتأمين والمدفوعات والتحويلات.

المطلب الأول: ماهية التمويل المصغر

في نظر الغالبية، التمويل المصغر هو تقديم قروض صغرى لأسر غاية في الفقر وذلك بهدف مساعدة هذه الأسر على البدء في أنشطة إنتاجية أو تنمية مشاريعهم الصغرى. ولكن دائرة التمويل المصغر قد اتسعت على مرور الزمن لتشمل مزيداً من الخدمات (الإقراض والادخار والتأمين ... إلخ) وذلك نظراً لحاجة الفقراء لمجموعة متنوعة من الخدمات المالية بعد أن إستعصى عليهم الانتفاع من المؤسسات المالية الرسمية القائمة [1].

الفرع الأول: نشأة وتطور التمويل المصغر

لقد ظهرت أول تجربة للتمويل المصغر في بنغلاديش من طرف محمد يونس في سنة 1976 بعد المجاعة الكبيرة التي عرفتها البلاد في سنة 1974، والذي حاز جائزة نوبل للسلام عام 2006. فكر في مساعدة المزارعين الفقراء الذين يرهنون أراضيهم لدى البنوك، مقابل قروض مرتفعة الفوائد، فإقتراح فكرة " القرض المصغر " والذي يتم بموجبه تقديم القروض لعشرات المزارعين، من دون ضرورة للضمانات التي عادة ما تطلبها البنوك التجارية .و التي تؤدي إلى استبعاد الفقراء من المشاركة الاقتصادية لعدم امتلاكهم أي أصول تصلح لأن تشكل ضمانا لما يحصلون عليه من قروض، وافتقارهم إلى المال الذي يسمح لهم بالقيام بنشاط اقتصادي، ثم أطلق مشروع " غرامين بنك" " grameen bank ". وتعني بالبنغالية مصرف القرية في عام 1977 الذي نال صفته المصرفية سنة 1983 وقدم منذ نشأته حوالي 69.4 مليار دولار كقروض صغيرة سدد المقترضون 99 % منها [2] .

---

[1] عبد الوهاب لطفي، **أساسيات التمويل الأصغر، ورشة عمل مقدمة في إطار** USAID، مصر، من 26 إلى 25 إبريل 2013، ص3.

[2] مغني ناصر ،**القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر**، الملتقى الدولي حول" إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة "، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، أيام 15-16 نوفمبر 2011م، ص2.

وبذلك راهن المجتمع الدولي على فكرة القروض الصغيرة للحد من الفقر من خلال تمكين الفقراء عموما، وإتاحة الفرصة أمامهم لزيادة مداخيلهم وإيجاد فرص توظيف جديدة وإنقاذ أنفسهم من دائرة الفقر في الوقت الذي يعيش فيه 2.8 مليار من سكان العالم البالغ 6.4 مليار شخص على أقل من دولارين يوميا.

ومنذ أواخر الثمانينات، انتشرت القروض المصغرة أيضا في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا وقد توسعت بشكل سريع في أوربا الوسطى والشرقية، حيث أن البطالة الناجمة عن انهيار القطاع العام تسبب في وجود طلب قوي جدا على هذه القروض، أما بالنسبة للعرض فهو مدعوم من قبل المانحين الدوليين.

الفرع الثاني: مفهوم التمويل المصغر

أولاً: تعريف التمويل المصغر: لا يوجد تعريف يحد التمويل المصغر لذلك سنحاول فيما يلي عرض بعض التعاريف لبعض المنظمات والهيئات العالمية [1].

أ. تعريف المكتب الدولي للعمل (BIT): التمويل المصغر يشير إلى جميع الخدمات المالية شبه المصرفية (القروض والضمانات) والتي تتعلق بمبالغ صغيرة (أقل من 15000€)

ب. تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوربية (OCDE): التمويل المصغر هو الحصول على تمويل مشروعات صغيرة، يستفيد منها الأشخاص المهمشين، الذين يتطلعون إلى خلق فرص عمل خاصة بهم، في ظل غياب آفاق مهنية أخرى، والوصول إلى مصادر التمويل التقليدية غير ممكن.

ج. تعريف الشبكة الأوربية للتمويل المصغر : التمويل المصغر هو فتح طريق الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد المستبعدين " الذين تم إقصائهم "، والمبلغ الأقصى للقرض المصغر تم تحديده بقيمة 25000€، وتهدف هذه القروض إلى تمويل إنشاء وتطوير مشاريع الاستثمار، وتعمل الهيئات التي تقدم القروض المصغرة في كثير من الأحيان ولكن ليس دائما على توجيه ورصد المشاريع الصغيرة التي مولتها. والمخاطر الناجمة عن القروض المصغرة لا يتم تغطيتها تقريبا بضمانات حقيقية، وبالتالي فإن الهيئات المانحة للقروض المصغرة قامت بتطوير ممارسات مبتكرة للحد من هذا الخطر والحد من حالات التخلف عن موعد السداد، مثل تقديم قروض جماعية تضامنية، تقديم قروض ميسرة...إلخ.

د. القروض المصغرة في نظر الأمم المتحدة: من المعترف به من قبل الأمم المتحدة أن القروض المصغرة هي أداة تحرير المبادرة الاقتصادية، وهي أداة فعالة حتى مع أفقر الفقراء من أجل تحقيق الكرامة وإعطاء معنى للحياة.
وهناك تعاريف أخرى حاولت تقديم مفهوم للتمويل المصغر سنوجزها كالآتي:

[1] مغني ناصر ، مرجع سبق ذكره ، ص 2.

- التعريف الأول: يعرف التمويل المصغر على أنه مجموعة الخدمات المقترحة (المقدمة) للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية التقليدية[1].
- التعريف الثاني: "التمويل المصغر هو تقديم الخدمات المالية للفقراء من منظمي مشروعات العمل الحر"[2].
- التعريف الثالث: "يستخدم مصطلح التمويل المصغر في الإشارة إلى تقديم الخدمات المالية، ويشمل التمويل المصغر تقديم الخدمات المصرفية للأفراد المستبعدين من النظام المالي، إلى جانب توفير التمويل لمنشآت الأعمال تلك (التي تشغل أقل من 10 موظفين)، ويمكن أن يشمل كذلك قروض الإسكان والقروض الاستهلاكية، بل وحتى التأمين أيضا "[3] .

ونلاحظ إنطلاقا من هذه التعاريف أن برامج التمويل المصغر تركز على ضرورة تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس خدمات الإقراض فقط هذا من جهة، ومن جهة أخرى تركز على تقديم تلك الخدمات المالية المتنوعة إلى شريحة الفقراء القادرين على خلق المشروعات المدرة للدخل.

كما تسمح الجهود المبذولة في تحديد مفهوم التمويل المصغر بإبراز ما يلي:[4]

- أن التمويل المصغر قرض استثماري
- التمويل المصغر ذو أبعاد اجتماعية
- التمويل المصغر ليس عملا خيريا، ولكنه عمل ينتج قيمة مضافة، وله آثار اجتماعية واقتصادية لا يستهان بها: تحسين أوضاع الفئات الأكثر فقرا وخلق فرص عمل والتحول من مشاريع صغيرة تناضل من أجل البقاء إلى عون اقتصادي يساهم في توليد القيمة المضافة والثروة.كما يساهم في إيجاد مكان لأصحاب المشاريع الصغيرة وجعلها عنصرا فاعل في التنمية المحلية.

ثانياً: تعريف التمويل المصغر في الجزائر: في الجزائر يُستخدم مصطلح التمويل أو الائتمان المصغر أيضاً فيما يتعلق بالإجراءات الحكومية الرامية إلى المساعدة على إنشاء مؤسسات الأعمال البالغة الصغر ومكافحة البطالة، ويشمل التمويل

[1] عمران عبد الحكيم – غزي محمد العربي، **برامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على الفقر والبطالة**، الملتقى الدولي حول'' إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ''، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، أيام 15-16 نوفمبر 2011م، ص2.

[2] عبد اللطيف عامر- ياسين حريزي، **تحدي التمويل الأصغر بين التقليدي والإسلامي لمحاربة الفقر وتحقيق التنمية**، الملتقى الدولي حول'' إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ''، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، أيام 15-16 نوفمبر 2011م، ص2.

[3] المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، **التمويل الأصغر في الجزائر الفرص والتحديات المجموعة** ، يونيو/حزيران، 2006، ص7.

[4] مغني ناصر، مرجع سبق ذكره، ص4.

المصغر تقديم الخدمات المصرفية للأفراد المستبعدين من النظام المالي، إلى جانب توفير التمويل لمنشآت الأعمال تلك (التي تشغل أقل من 10 موظفين)، ويمكن أن يشمل كذلك قروض الإسكان والقروض الاستهلاكية، بل وحتى التأمين أيضا.

وعموماً فإن القرض المصغر هو سلفه صغيرة الحجم مخصصة لاقتناء عتاد بسيط يتم تسديده على مرحلة قصيرة، ويُمنح حسب صيغ تتوافق واحتياجات نشاطات الأشخاص المعنيين. يوجه القرض المصغر إلى إحداث الأنشطة، بما في ذلك الأنشطة في المنزل من خلال اقتناء العتاد الصغير اللازم لانطلاق المشروع، ولشراء المواد الأولية، وذلك قصد ترقية الشغل الحر (الشغل الذاتي) والشغل المنجز بمقر السكن وكذا النشاطات التجارية المنتجة.

يعتبر القرض المصغر وسيلة لمكافحة البطالة والفقر، ولقد ظهر في العديد من البلدان السائرة في طريق النمو كعامل فعال في امتصاص الفائض في اليد العاملة، الناتج عن التأثيرات المترتبة عن برامج الإصلاحات الإقتصادية، وقد كان القرض المصغر في الجزائر ينحصر بين حد أدنى لكلفة المشروع يقدر ب خمسين ألف دينار جزائري (50000 دج) وحد أقصى يقدر بأربع مائة ألف دينار جزائري (400000 دج) قبل أن يُعدّل كما سنرى لاحقاً، وهو قابل للتسديد على مرحلة تتراوح بين 12 إلى 06 شهراً، وتعتبره السلطات العامة برنامجاً يهدف إلى ترقية وتنمية الشغل، وهو موجه بالخصوص نحو الفئات التي تعاني من البطالة وتلك التي ليست مؤهلة للاستفادة من جهاز المؤسسة المصغرة، وهو ما يغطي احتياجات كل الفئات التي تتوفر على قدرات في خلق نشاط لحسابها الخاص[1].

الفرع الثالث: أهمية التمويل المصغر من خلال مبادئه الأساسية

تتمثل المبادئ الأساسية للتمويل المصغر في: [2]

1- يحتاج الفقراء إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس القروض فقط : فهم مثل غيرهم يحتاجون إلى عدد من الخدمات المالية الملائمة، والمرنة وذات التكلفة المعقولة .فهم يحتاجون إلى خدمات التوفير، التأمين وتحويل الأموال وليس فقط إلى القروض وذلك وفقا للظروف المعيشية.

2- يعتبر التمويل المصغر أداة قوية لمكافحة الفقر: فعندما يصل الفقراء إلى الخدمات المالية فإنه يصبح بمقدورهم الإنتقال من البقاء اليومي إلى التخطيط المستقبلي، حيث يستمرون في التغذية والسكن والصحة والتعليم الأفضل.

3- أن التمويل المصغر يعني بناء أنظمة تخدم الفقراء والأسر المنتجة : يشكل الفقراء في معظم الدول النامية أغلبية السكان، غير أنهم الأقل حظاً في الحصول على خدمات البنوك. يعتبر التمويل المصغر في كثير من الأحيان على أنه قطاع هامشي، غير أن وصول التمويل المصغر إلى العدد الأكبر من الفقراء يكون ممكناً فقط في حالة إشراكه ضمن القطاع المالي الكلي للدولة.

[1] سليمان ناصر – عواطف محسن ، **القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة، ملتقى صفاقص الدولي الثاني حول المالية الإسلامية**، أيام 27- 29 يونيو/جوان 2013، بجامعة صفقص- تونس ، ص3.

[2] نفس المرجع، ص4.

4- يغطي التمويل المصغر تكلفته، وبالتالي يتمكن من الوصول إلى أعداد كبيرة من الفقراء: فالكثير من الفقراء غير قادرين على الحصول على خدمات مالية جيدة تناسب احتياجاتهم لعدم وجود مؤسسات قوية كافية تقدم مثل هذه الخدمات. فالمؤسسات القوية تحتاج إلى فرض مبالغ كافية لتغطية تكاليفه .إن تغطية التكلفة ليست هدفاً بحد ذاتها، إلا أنها الطريقة الوحيدة من أ جل الوصول إلى حجم وأثر يتجاوزان المستويات المحددة التي يستطيع المتبرعون تمويلها .

5- يهتم التمويل المصغر ببناء مؤسسات مالية محلية دائمة: يتطلب تمويل الفقراء مؤسسات مالية محلية تقدم خدماتها على أساس مستمر .تحتاج هذه المؤسسات إلى استقطاب التوفير المحلي وتقديمه على شكل قروض وخدمات أخرى . وعندما تتطور هذه المؤسسات وأسواق رأس المال، يقل الإعتماد على تمويل المتبرعين والحكومات بما في ذلك بنوك التنمية.

6- لا يقدم القرض المصغر الحلول دائماً: إن القرض المصغر لا يعتبر الأداة الأفضل لكل فرد أو في كل الظروف، فنجد الأفراد المعدمين والجياع الذين لا دخل لهم ولا مقدرة عندهم على السداد يحتاجون أنواعاً أخرى من الدعم قبل أن يكونوا قادرين على استخدام القروض بشكل جيد .

7- دور الحكومة هو تسهيل الخدمات المالية وليس تقديمها مباشرة :على الحكومات الوطنية أن تضع السياسات التي تحفز الخدمات المالية للفقراء في الوقت نفسه الذي تحمي فيه الحكومات الودائع.

8- يجب أن تكمل أموال المتبرعين رأس المال الخاص لا أن تتنافس معه : يقدم المتبرعون الهبات، القروض ورأس المال للتمويل المصغر .

09- العقبة الأساسية هي نقص المؤسسات القوية والمدراء الأكفاء: التمويل المصغر هو مجال متخصص يجمع بين الأعمال المصرفية والأهداف الاجتماعية .فإنه يجب بناء المهارات والأنظمة على كل المستويات: المدراء وأنظمة المعلومات الخاصة بمؤسسات التمويل المصغر، بنوك مركزية تنظم التمويل المصغر، مؤسسات حكومية أخرى ومتبرعون .

10- يعمل التمويل المصغر بشكل أفضل عند قياس الأداء والإفصاح عنه : المعلومات النمطية والدقيقة والخاصة بالأداء تعتبر في غاية الأهمية .ويتضمن ذلك كلا من المعلومات المالية مثل :نسبة الفوائد، تسديد الفروض، واسترداد التكاليف . والمعلومات الاجتماعية مثل :عدد العملاء الذين تم الوصول إليهم ومستوى فقره .حيث أن كل من المتبرعين، المستثمرين ومشرفي البنوك والعملاء يحتاجون هذه المعلومات للحكم على التكاليف والمخاطر والعوائد.

المطلب الثاني: واقع التمويل في الجزائر

إستنادا إلى المؤشرات المتعلقة بتحديد عدد الأسر الفقيرة التي تعاني من عدم تلبية إحتياجاتها المالية، وبناء على وضعية المشروعات المصغرة والصغيرة الناشطة في القطاع الرسمي وغير الرسمي، والتي يرتفع عددها من فترة إلى أخرى وتعاني

من عدم القدرة على الوصول إلى مصادر تمويلية مناسبة، يظهر جليا أن هناك طلبا كبيرا محتملا على خدمات التمويل المصغر في الجزائر، والذي يحتاج إلى التفكير في أساليب تغطيته بالشكل المقبول والملائم من حيث الوقت والتكلفة [1].

الفرع الأول: أجهزة المساندة الحكومية لبدء مشروعات مصغرة وصغيرة: هناك ثلاثة برامج حكومية تم تأسيسها في إطار سعي الحكومة في مكافحة البطالة وتشجيع منظومة المشروعات المصغرة والصغيرة، وهذه الأجهزة هي كالتالي[2]:

1. جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
2. جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
3. جهاز الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

وتوفر هذه البرامج الثلاثة المساعدة المالية والفنية لأصحاب المشروعات المصغرة والصغيرة المدرة للدخل، منها القروض المدعومة والمخفضة الفائدة، والإعفاءات الضريبية، إضافة إلى برامج تكوينية حول أساليب التسيير المالي والإداري المشروعات المصغرة والصغيرة.

ونشير هنا إلى وجود تباين بين هذه البرامج الثلاثة من حيث حجم القروض المقدمة، ومن حيث طبيعة السكان المستهدفين، ومن حيث الأهداف الإجتماعية التي تسعى إلى تحقيقها، وعموما جميع هذه البرامج تستخدم تقريبا نفس أسلوب التنظيم في تنفيذ برامجها.

كما نشير أيضا إلى أن البنوك تعتبر مشاركا رئيسيا في هذه البرامج، من حيث قيامها بتقديم القروض المكملة للتركيبة المالية للمشروعات المصغرة والصغيرة، وذلك وفقا لشروط إتفاقيات الشراكة المبرمة بين البنوك العمومية وكل من هذه البرامج الحكومية الثلاثة.

الفرع الثاني: البنوك العمومية: بدأت بعض البنوك الجزائرية في السنوات الأخيرة الإهتمام بتمويل المشروعات المصغرة مرغمة على ذلك من طرف الدولة في الكثير من الأحيان، أو بدافع مجاراة التغيرات التي تشهدها البيئة المصرفية التي تعمل بها، وذلك في إطار الإتفاقيات المبرمة بينها وبين البرامج الحكومية الهادفة إلى تطوير وترقية منظومة المشروعات المصغرة في الجزائر مثل برامج الوكالة لدعم تشغيل الشباب، وبرامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وغيرها، إلا أن صيغ وأساليب وإجراءات التمويل المعمول بها ضمن هذه البرامج لا تتلائم ولا تتفق في الكثير من جوانبها مع الممارسات المعمول بها دوليا ضمن ما يعرف ببرامج التمويل المصغر، والتي أشرنا إليها في الفقرات السابقة.

[1] عمران عبد الحكيم – غزي محمد العربي، مرجع سبق ذكره ، ص 6 .

[2] المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء، مرجع سبق ذكره، ص8.

ولكن، وعلى الرغم من ذلك هناك بعض التجارب الحديثة للبنوك الجزائرية التي حاولت فعلا تنفيذ برامج للتمويل المصغر وفقا للمبادئ والإجراءات المعروفة والمعمول بها ضمن برامج التمويل المصغر على المستوى الدولي، ومن ضمن هذه البنوك الجزائرية نذكر ما يلي:

1.تجربة بنك البركة الجزائري: في إطار أحد المشاريع التنموية الممولة من قبل برنامج التعاون الدولي الألماني وبمشاركة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى مدينة غرداية، ومن اجل تسهيل حصول الحرفيين على التمويل الكافي للممارسة نشاطاتهم الحرفية، تم في هذا السياق تأسيس مع نهاية سنة 2008 مؤسسة للخدمات المالية المسماة إختصارا FIDES Algérie بالتعاون مع بنك البركة الجزائري، حيث تقوم المؤسسة بدراسة وتقييم مشاريع الحرفيين ومدى قابليتها للحصول على التمويل،حيث بناء على تلك الدراسة ترسل مؤسسة الخدمات المالية تلك الطلبات إلى بنك البركة الجزائري لتقديم التمويل لتلك المشاريع المقبولة،كما تقوم مؤسسة الخدمات المالية في إطار الإتفاقية المبرمة مع بنك البركة الجزائري بضمان المتابعة المستمرة للحرفيين المتحصلين على التمويل.

ونشير هنا إلى أن التمويل المقدم من قبل البنك هو وفق صيغة التمويل بالمشاركة بمبلغ أقصى قدره 500.000 دج لمدة تتراوح بين 12 و24 شهرا، وتشير الإحصائيات المتوفرة حاليا إلى أنه خلال السنة الأولى من النشاط تم تمويل 45 مؤسسة، أين تم تسجيل حالتين فقط عن التأخر عن السداد في الآجال المتفق عليها.
أما فيما يخص تمويل النساء الحرفيات الماكثات في البيوت فقد تم إعتماد صيغة القروض بدون فوائد (القرض الحسن)، بمبالغ تتراوح مابين 10.000 دج و50.000 دج، ولمدة تتراوح مابين 3 إلى 12 شهرا.

2.تجربة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي: ضمن إستراتيجية مشروع التنمية الريفية للمناطق الجبلية شمال ولاية المسيلة والممول من قبل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تم إبرام إتفاقية تعاون مع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي تتعلق بتأسيس سبعة(7) صناديق تعاونية جوارية على مستوى البلديات التي يمسها المشروع، وذلك من أجل تسهيل حصول سكان تلك البلديات على التمويل الكافي والملائم لبدء مشروعات إستثمارية فلاحية وغير فلاحية مدرة للدخل.

ونشير هنا إلى أن الفلسفة التي تقوم عليها الصناديق التعاونية الجوارية هي الفلسفة المستمدة من خلال بعض البرامج المعروفة والتجارب الرائدة في ميدان التمويل المصغر، خصوصا ما يتعلق منها بملكية المواطنين لأسهم تلك الصناديق، والمشاركة في إدارتها،والعمل على تعبئة الإدخار المحلي ومنح القروض الصغرى...إلخ.

الفرع الثالث: هيئة البريد الجزائرية: حسب التقرير النهائي حول التمويل المصغر في الجزائر:الفرص والتحديات المعد من قبل المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء والوكالة الفرنسية للتنمية، تعد هيئة البريد الجزائرية المؤسسة الوحيدة التي تقدم خدمات التمويل المصغر في الجزائر، وبأنها تمثل حالة فريدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث حجم المؤسسة ومن حيث عدد فروعها، وأيضا من حيث أداء نظام المعلومات لديها.

الفرع الرابع: المنظمات غير الحكومية : تلعب المنظمات غير الحكومية دورا بارزا في مجال التمويل المصغر، وقد بدأت بعض تلك المنظمات في الآونة الأخيرة نحو التحول إلى مؤسسات مالية مستقلة مرخص لها بذلك وفقا للقوانين المصرفية المعمول بها، وبالنسبة للجزائر تعتبر جمعية تويزة الجزائرية التي تأسست في سنة 1989،الجمعية المعترف لها بخبرتها في مجال التمويل المصغر، من خلال إنشائها لبرنامج يتضمن تقديم المساندة لأصحاب المشروعات المصغرة والصغيرة، خصوصا في الولايات التالية: تيزي وزو، الجزائر والبليدة وبومرداس، وتيبازة وبجاية. ورغم بعض العوائق التي تكتنف مجال عمل جمعية تويزة الجزائرية، إلا أنها تعكف حاليا على تحسين أساليب وإجراءات عملها في نشاط مساندة المقترضين، وهي تفكر في تحويل نشاطها التمويلي إلى عمل مؤسسي.

المطلب الثالث: الأدبيات النظرية للأسر المنتجة

تجدر الإشارة إلى أن هناك مسميات عديدة أخذت تظهر في الأطر التنظيمية للمشروعات الصغيرة، ونجد ضرورة التعرف على هذه المفاهيم والتي من بينها الأسر المنتجة، صناعات منزلية، صناعات حرفية، الاعمال الصغرى، وسوف نتناولها بشيئ من الإيجاز من منطلق توضيح التداخل بين هذه المفاهيم.

الفرع الأول: مفهوم المشروعات متناهية الصغر: لايوجد إتفاق على المقصود بالمشروعات المتناهية الصغر فهو مفهوم ديناميكى متحرك يختلف من دولة لأخرى ومن زمن لآخر ومن جهة تمويلية لأخرى. وتشمل المشروعات متناهية الصغر على[1]:

أولاً: صناعات منزلية: عدد العمال بها أقل من خمسة، والملكية فردية، بجانب إستخدام المهارات اليدوية، وإستخدام المواد الخام المحلية، ويتم التسويق من خلال الأسرة أو الأسر المنتجة.

ويوجد نوعان من المشاريع المنزلية :[2]

أ. يوجد المشروع الذي يبدأ ويظل مشروعاً منزلياً بإستمرار، فلأن العمل بالمنزل من الممكن أن يكون سهلاً وغير مكلف، فإن العديد من الأشخاص يبدؤن مشاريعهم من المنزل لأنه المكان الذي ينوون أن يستمر فيه المشروع على المدى الطويل.

ب. النوع الثاني من المشروعات المنزلية هو المشروع الذي يبدؤه الاشخاص بنية الإنتقال للخارج بمجرد أن يصبح الأمر ممكناً إقتصادياً.

ثانياً: صناعات حرفية: تتأسس بجهود فردية غير منظمة، والفرد هو الوحدة الأساسية للبنية الحرفية، ومن ثم يكون للمهارة اليدوية قيمة أساسية فى أداء العمل الحرفى وإنتاج سلع ذات جودة عالية، وعلاقات العمل بعيدة عن الأسس النمطية للإدارة، وعدد العمال أقل من عشرة، وتستخدم المواد الخام المحلية، ويتم التسويق من خلال الحى والأسر المنتجة.

[1] إيهاب طلعت الشايب، **أثر تمويل المشروعات المتناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة (دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر)**، مذكرة ماجيستير ، جامعة عين شمس، مصر، 2010، ص20.

[2] ستيفن دى. شتراوس، **المرشد الكامل للمشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، مكتبة جرير، المملكة العربية السعودية، 2008، ص381.

ثالثاً: صناعات بيئية: مجموعة من الحرف التى تقوم على الجهد البشرى والمهارات الفردية المتوارثة ويتم فيها تحويل الخامات المحلية المتوفرة فى البيئة أو بقايا التصنيع والمخلفات الزراعية إلى سلع صالحة للإستعمال، وقد تمارس فى مصانع صغيرة أو منازل وتحتاج إلى قدر ضئيل من رأس المال.

رابعاً: الأعمال الصغرى: تعرف الاعمال الصغرى بأنها المشروعات، أو الأعمال التي يعمل بها أقل من عشرة أشخاص في موقع محلي واحد، أو أقل من 15 عاملا، أو أقل من 5 أشخاص ومن المعايير العالمية التي إعتمدها مجلس الإتحاد الأوروبي (European Commission) للمشروعات الصغرى بأنها تلك الاعمال التي يعمل بها أقل من عشرة عمال وفي موقع محلي.[1]

الفرع الثاني: مفهوم الأسر المنتجة: تستند فكرة الأسر المنتجة على بناء قواعد إنتاج بالمنازل، لاستخدام الطاقات المعطلة لبناء اقتصاد متين على مستوى الأسرة، وصولاً للأهداف القومية بزيادة الإنتاج، وتقليل نسبة الاعتماد على العائل الواحد للأسرة وقد جاءت فكرة مشاريع التمويل الصغير كحل امثل لإخراج اكبر شريحة ممكنة من دائرة الفقر إلي ساحة الرفاهية. فكانت المناداة من البنك الدولي حاثًا الدول بإنشاء مشاريع الأسر المنتجة والتمويل المصغر (مايكرو فاينانس) باعتباره وسيلة فاعله للتغيير الاجتماعى والمؤسسى ويساعد على تنشئة وتطوير البنيه التحتيه الماليه وتوفير الخدمات الأساسيه .وفى عام 1994 كون البنك الدولى المجموعه الأستشاريه لمعاونة أفقر الفقراء فى العالم .وتعاونت هذه المجموعة مع منظمات وجهات غير حكومية لمحاربة الفقر في العالم وذلك بتمويل مشروعات صغيرة منتجة لزيادة دخول الفقراء .وكان هدف هذه المجموعة هو حث الدول والمؤسسات على توفير200 مليون دولار أمريكي كأساس وبداية لتقديم تمويل أفرادي إلي اشد الناس فقرًا من خلال إنشاء مشروعات ومؤسسات أعمال صغيرة وخاصة بالنسبة للنساء، لتأمين دخل من خلال عمل ينعكس بصورة مباشرة على رفاهية أسرهن وخاصة الأطفال والصغار من الأسر.

ومن اليسير وصف الأسر المنتجة، ولكن من العسير تعريفها تعريفا مقبولا على المستوى الدولي بل وحتى الإقليمي خصوصا في الجزائر ويعزي هذا إلى الإختلاف في الهياكل الإجتماعية والإقتصادية من دولة إلى أخرى، فضلا عن تباين المعايير في تحديد الأسس التي يتم بموجبها تحديد شكل المشروع ومنها البيانات الإحصائية التي تستخدم في تعريفها حيث أن هناك نقصاً في هذه البيانات ولذا فإن تعريف الأسر المنتجة سيظل متباينا [2].

الفرع الثالث: مزايا مشاريع الأسر المنتجة وأهميتها: لمشروعات الأسر المنتجة خصائص وامتيازات ساعدت كثيرًا على تحقيق الهدف منها، وقد حققت نتائج طيبة في المناطق التي أنشئت فيه في كثير من دول العالم النامي وهذه الخصائص مجملة في الآتي[3]:

1. أن تمليك المشروع للأسرة يجعل الأسرة تتفانى وتبذل قصارى جهدها لنجاح المشروع؛
2. صغر حجم المشروع يمكن من المتابعة والرقابة بدقة؛

[1] فايز جمعة صالح النجار – عبد الستار محمد العلي، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص79.

[2] سعاد سيد أحمد ،**إدارة مشاريع الأسر المنتجة في السودان (دراسة حالة مؤسسة التنمية الإجتماعية بولاية الخرطوم)** ، مذكرة ماجيستير، جامعة الخرطوم، السودان، 2005، ص 13.

[3] نفس المرجع السابق، ص18.

3. احتياج المشروع للأيدي العاملة يمثل فرصة عمل لكل أفراد الأسرة مما يعمق الترابط الاجتماعي وساعد في مكافحة البطالة وهيأ فرص العمل خاصة للمرأة الريفية والتي تمثل شريحة عريضة في النسيج الاجتماعي؛
4. بعضًا من مشروعات الأسر المنتجة مثل الدواجن وتربية الحيوان إنتاجها يوميًا وعائدها سريع ويمكن الاستفادة منها مباشرة في إطعام الأسرة؛
5. قدرة مشروعات الأسر المنتجة على الانتشار الجغرافي في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء مما يزيد من فعاليتها في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التوازن الإقليمي؛
6. عدم تأثر هذه المشروعات بضعف البنيات الأساسية والذي يعتبر السمة المميزة والغالبة في الدول النامية؛
7. لا تحتاج لرؤوس أموال كبيرة ولا تحتاج لمبالغ تذكر من النقد الأجنبي؛
8. مشروعات تربية الحيوان تساهم في المحافظة على القطيع القومي من الثروة الحيوانية؛
9. تتمتع بارتفاع العائد من الاستثمار مع قصر المدة اللازمة؛
10. الاعتماد على الموارد المحلية والنواتج العرضية للصناعات الكبرى ولذلك تحقق الصناعات الصغيرة فائدة مزدوجة . فهي تقلل من الاستيراد من ناحية وتسهم في الحد من هدر موارد قابلة للاستغلال من ناحية أخري؛
11. المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي مع الصناعات الكبرى.

المبحث الثاني: الدرسات السابقة

في هذا المبحث سنتناول الدراسات السابقة التي تناولت موضوع بحثنا سواء منها الوطنية والأجنبية والتي إختلفت بين أبحاث جامعية ومقالات علمية، ثم توضيح مكانة دراستنا الحالية من هذه الدراسات.

المطلب الأول: الدراسات المحلية

سنستعرض في هذا المطلب بعض الدراسات المحلية التي تناولت موضوع بحثنا والتعرف على أهم النقاط التي تناولتها ومحاولة إظهار مكانة دراستنا الحالية من هذه الدراسات.

- ✓ دراسة بعنوان: **التمويل المصغر في الجزائر الفرص والتحديات المجموعة** وهي دراسة قامت بها البعثة المشتركة بين المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، تحت رعاية نائب وزير المالية لشؤون الإصلاح المالي في الجزائر 2006. حيث ناقشت البعثة مجموعة من النقاط لعل أهمها كان مايلي:
  - أن الجزائر تمتلك مايلزم من وسائل لتنفيذ ساسات إقتصادية وإجتماعية طموحة وأن لها قطاع مالي سريع التغير إلا أنه بحاجة إلى مزيد من التحسين والتطوير، رغم التحديثات السريعة للغاية، تمثلت في تنفيذ سلاسل من الإصلاحات القانونية والمالية والتكنولوجية التي ستحق سهولة كبيرة في العمليات المصرفية بين البنوك وفي تطوير التمويل المصغر؛

- كما تناولت المجموعة التغيرات والإصلاحات في القطاع المالي في الجزائر حيث أن التشريعات المصرفية لا تخلق أية عقبات أمام تطوير الأنظمة المالية لاسيما فيما يتعلق بإنشاء شركات مالية متخصصة لتقديم الإئتمان لمؤسسات الأعمال الصغيرة للغاية، لكن البيئة التنظيمية بحاجة إلى التحسين خاصة فيما يتعلق بعمليات الإقراض ومعايير مكافحة غسل الاموال؛
- وكذلك تطرقت الدراسة إلى العرض والطلب في مجال التمويل المصغر وإلى إمكانيات التمويل المصغر في الجزائر بالإضافة للإطار القانوني لمؤسسات التمويل المصغر؛

هدف البعثة المشتركة جاء في إطار المبادرة الموسعة الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التابعة لمجموعة الثمانية من أجل تطوير التمويل المصغر في العالم العربي.

في الأخير خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كانت أهمها مايلي:

- تعد إحتمالات إنشاء أنظمة مالية إشتمالية في الجزائر في غاية الجاذبية، نظرا للإطار الإقتصادي العام المواتي بشدة وقصور النظام القضائي؛
- وللحكومة دور رئيسي في تدعيم القطاع المالي، ولاسيما تنفيذ التدابير التي تقع خارج نطاق الاستثمار الخاص وتهم الخدمات العامة والتخطيط والتنمية على الصعيد الوطني؛
- وتهم الحكومة الآن إهتماماً صادقاً بتطوير التمويل وهي تشجع قيام مؤسسة جديدة أو أكثر من مؤسسة . ويتسق هذا الغهتمام تماماً مع إهتمام المستثمرين من القطاعين العام والخاص على الصعيد الدولي وسيسفر على الارجح عن قيام مؤسسات إئتمان جديدة في القريب العاجل لتقديم التمويل في الأساس لقطاع منشأت الأعمال البالغة الصغر، وهو قطاع ضخم؛
- لكن تطوير التمويل المصغر في الجزائر سيتطلب إعتماد إستراتيجيات ناجحة والقضاء على بعض العراقيل القانونية والضريبية التي لاتتمشى مع التطور المنسجم لهذه الأنظمة؛

تعتبر هذه الدراسة قريبة من دراستنا من حيث اهتمامها بموضوع التمويل المصغر في الجزائر وكيفية النهوض به مبرزتا إمكانية الجزائر في هذا المجال وتختلف من حيث أنها تعالج موضوع التمويل المصغر على المستوى الوطني وتختلف أيضا من حيث الزمان والمكان.

✓ دراسة بعنوان: **برامج التمويل المصغر ودورها في القضاء على الفقر والبطالة** وهي دراسة قام بها الباحثان عمران عبد الحكيم وغزي محمد العربي، جاءت في إطار الملتقى الدولي حول " إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة " المنعقد بجامعة محمد بوضياف، المسيلة، خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011م.

حيث ركزت هذه الدراسة على أهمية التمويل المصغر وعلاقته بمشكلات الفقر والبطالة والإقصاء المالي الذي تعانيه الفئات الفقيرة والمحدودة الدخل، كما خلصت الدراسة إلى إقتراح خمسة أساليب لتطوير التمويل المصغر في الجزائر، سنذكرها كمايلي:

- إقامة مؤسسات تمويل معنية بالتمويل المصغر، يتركز نشاطها الإقراضي على تمويل أنشطة الأعمال الحرة والأعمال الحرفية ومقدمي الخدمات، وكذلك القروض الإستهلاكية؛
- إقامة شراكة بين هيئة البريد الجزائرية وأحد المؤسسات المالية(بنك عمومي مثلا)، وذلك بدل إقامة المؤسسة المالية لفروع جديدة خاصة بها،وقد تسمح هذه الشراكة لمؤسسة التمويل المتخصصة في التمويل المصغر بتفويض صلاحياتها إلى هيئة البريد في القيام بأعمالها الإقراضية مباشرة من فروعها بدلا عن المؤسسة المتخصصة في التمويل المصغر؛
- إقامة بنك تجزئة للعملاء المنخفضي الدخل، يعمل على توفير جميع أنواع الأدوات المالية للتمويل المصغر؛
- إقامة الشبكات المالية التعاونية التي تتماشى مع خصوصيات الواقع الإجتماعي والإقتصادي للجزائر، بحيث تعمل على تلبية إحتياجات السكان في المناطق الريفية، ويمكن في هذا الإطار الإستفادة من تجربة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي؛
- إقامة فروع مستقلة ومتخصصة في التمويل المصغر على مستوى البنوك التجارية؛

وبدون شك فإن التفكير الجدي في أساليب تطوير التمويل المصغر في الجزائر المقترحة ضمن هذه المداخلة سيكون لها آثارا هامة وإيجابية على التقليل من مشكلات الفقر والبطالة والإقصاء المالي، في سياق تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

إن هذه الدراسة تتشابه مع دراستنا من حيث اهتمامها بالتمويل المصغر وتختلف من حيث من حيث دور التمويل المصغر حيث تناولت دوره في القضاء على البطالة والفقر.

- ✓ دراسة بعنوان: **"دور صناعة التمويل المصغر في الحد من البطالة"** وهي دراسة قام بها الباحثان بوسدرا فوزي وعبد الرحمان عبد القادر، جاءت في إطار الملتقى الدولي حول '' إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة '' المنعقد بجامعة محمد بوضياف، المسيلة، خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011م. تدور الإشكالية عن دور صناعة التمويل المصغر في الحد من البطالة بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الهدف من هذه الداسة معرفة واقع صناعة التمويل المصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودورها في الحد من البطالة وكذلك إبراز دور المؤسسات المصغرة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالمنطقة.

ولعل أهم ماخلصت إليه هذه الدراسة أن:

أن صناعة التمويل المصغر تمتاز بالنمو الهائل في السنوات الأخيرة، وذلك لاهتمام مختلف الدول بهذه الصناعة نظرا لما حققته في مجال مكافحة الفقر والبطالة على مر السنوات الماضية، وقد اهتمت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي لازالت تعاني من مشكل البطالة بصناعة التمويل المصغر من خلال إنشاء عدة مؤسسات تمويلية قصد تمويل الفقراء ومحدودي الدخل على إنشاء مؤسسات مصغرة التي لها دور كبير في خلق الوظائف والمساهمة في النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية، وقد قامت مؤسسات التمويل المصغر بهذه المنطقة على تمويل عدد كبير من الأفراد، حيث عرف عدد العملاء وإجمالي القروض نموا كبيرا، وقد ساهمت هذه الصناعة في إخراج العديد من العملاء من شبح الفقر وأزمة البطالة التي كانت تؤرقهم، ومساهمتهم في خلق وظائف عمل جديدة قصد توظيف العاطلين الآخرين الذين لم يسعفهم الحظ في الحصول على تمويل اصغر من المؤسسات التمويلية.

إن هذه الدراسة تتشابه مع دراستنا من حيث اهتمامها بالتمويل المصغر وتختلف من حيث من حيث دور التمويل المصغر حيث تناولت دوره في القضاء على البطالة وتختلف أيضا من حيث المكان والزمان.

- ✓ دراسة بعنوان: "**القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة (دراسة تقيمية لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM –الجزائر)**"، دراسة قام بإعدادها كل من الباحث سليمان ناصر والباحثة عواطف محسن مقدم ضمن ملتقى صفاقص الدولي الثاني حول المالية الإسلامية الذي أنعقد أيام 27- 29 يونيو/جوان 2013 بجامعة صفقص-تونس.

وقد انتهى البحث إلى عدد من النتائج لعل من أهمها والمتعلقة بموضوع البحث:

- يعتبر القرض المصغر أداة مثلى لتخفيض نسب البطالة في المجتمعات، وتوفير التمويل اللازم لمن يرغب في إقامة مشاريع مصغرة مثل النساء الماكثات في البيوت.
- نظراً لصعوبة الحصول على التمويل من البنوك بالنسبة لأصحاب المشاريع المصغرة، أنشئت الوكالة الوطنية ANGEM لتسيير القرض المصغر في الجزائر لتتكفل بهذا التمويل، سواء بشكل أحادي أو بالاشتراك مع البنوك بنسب معينة.
- بالرغم من نجاح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تخفيض نسب البطالة ورفع معدلات التشغيل في الجزائر، فما زالت تعاني من معوقات متعلقة إما بالإطار العام المنظم للتمويل المصغر، أو بالجهاز المشرف على الوكالة، أو بالجهة المستهدفة.

إن هذه الدراسة تتشابه مع دراستنا من حيث اهتمامها بدور القرض المصغر الحسن الذي تمنحه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل الاسر المنتجة، ولكنها تختلف من حيث طريقة معالجة بيانات الدراسة حيث اعتمد الباحثان على إحصائيات جهاز القرض المصغر على المستوى الوطني.

- ✓ دراسة بعنوان:" **دور التمويل الاسلامي المصغر في تنمية المؤسسات المصغرة**" دراسة قام بإعدادها الباحث عبد الرحمان عبدالقادر والتي تندرج في إطار محاور الملتقى العلمي الدولي السنوي الثاني حول المقاولاتية والذي إنعقد في رحاب جامعة محمد خيضر- بسكرة – الجزائر للفترة من 3-5/5 /2011.

وكانت الإشكالية التي تناولتها الدراسة كالآتي: ما مدى مساهمة التمويل الإسلامي المصغر في تنمية المؤسسات المصغرة؟

حيث حوال الباحث من خلال دراسته إبراز دور التمويل الاسلامي المصغر في تنمية المؤسسات المصغرة كما تناولت الدراسة تجربة اليمن والسودان في التمويل الإسلامي وكيف أنه يساعد على القضاء على جزء معتبر من البطالة والفقر. ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة:

- للتمويل المصغر أهمية كبيرة للحد من الفقر بالنسبة للفئات الفقيرة والمؤسسات الصغيرة والمصغرة؛
- يساهم التمويل الإسلامي المصغر بشكل كبير في تمويل المؤسسات المصغرة من خلال الدخول معهم بالمشاركة أو المضاربة أو باقي الصيغ الأخرى؛
- لقد كانت اليمن من الدول الأوائل التي اعتمدت التمويل الإسلامي المصغر وذلك باستعمالها صيغتي المشاركة والمرابحة في تمويل الفقراء والمؤسسات الصغيرة والمصغرة؛
- كما قامت السودان بتخصيص جزء من محفظة التمويل لدى بنوكها لتمويل صغار المنتجين والحرفيين والمهنيين، وقد عرف هذا التمويل تطورا كبيرا، وقد اثبت فعاليته من خلال خلق المزيد من المؤسسات المصغرة التي بواسطتها يمكن تخفيض معدلات البطالة وبالتالي تخفيض عدد الفقراء.

إن هذه الدراسة تتشابه مع دراستنا من حيث اهتمامها بالتمويل المصغر ودوره في تنمية المؤسسات المصغرة إلا أنها تختلف عن دراستنا من حيث الهدف فدراستنا تهدف إلى معرفة الدور الذي يلعبه التمويل المصغر في تنمية الأسر المنتجة.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

- ✓ دراسة بعنوان: "**إدارة مشاريع الأسر المنتجة في السودان**"، وهي دراسة للباحثة سعاد سيد أحمد مقدمة في إطار مذكرة الماجستير بجامعة الخرطوم السودان 2005. تدور إشكالية الدراسة الرئيسية عن مشاريع الأسر المنتجة ومعرفة مدى نجاحها أو فشلها وكفاءة إدارتها وقدمت الباحثة الفرضيات التالية:

- اللامركزية فى اداء المؤسسة وعملها الادارى يمكن من المتابعة اللصيقة والتقييم المستمر للمشروعات مما يؤدى لنجاحها وتطورها.
- ضعف حجم التمويل وقصر فترة السداد فى تمويل مشاريع الأسر المنتجة تؤدى الى فشلها.
- توافق المشروعات مع اصحابها واعتبار الخبرات السابقة للمستهدفين عند اختيار المشاريع مع كفاية التدريب اسباب قوية لانجاح المشروعات.

الهدف من الدراسة كان تسليط الضوء على الجانب الإداري لمشاريع الأسر المنتجة كذلك يهدف البحث إلى تهيئة المناخ الفكري وإقناع المستثمرين ورجال الأعمال لدخول مجال مشروعات الأسر المنتجة. ينتهج البحث أسلوب دراسة الحالة ويتبع المنهج التحليلي الوصفي الاستقرائي من خلال المقابلات والاستبيانات ويعتمد في جمع معلوماته على الكتب والمراجع والبحوث السابقة والمقابلات الشخصية لبعض المسئولين بالوحدات المختصة والخبراء العاملين في هذا المجال وعلى الدراسة الميدانية من خلال أخذ عينة من الأسر المستفيدة تم تحليل البينات عن طريق الحاسوب باستخدام برنامج spss وتم استخدام النسب المئوية لإجابات المبحوثين لكل عبارة على حدة.

ولقد أسفرت هذه الدراسة عن جملة من النتائج تمثلت في الآتي:

- ساهمت مشاريع الأسر المنتجة في تحسين الظروف المعيشية لعدد كبير من المستفيدين وأتاح لهم فرص عمل إضافية؛
- الإدارة المباشرة للمستفيد مع توفر الخبرة في مجال مشروعه أسباب قوية لتحقيق نجاح المشروع ؛
- المتابعة الدورية والتقويم المستمر للمشروع والوقوف على سير مشروعات الأسر المنتجة تؤدي إلى تحسينها وحل مشكلاتها وإزالة العقبات التي تقف أمامها ؛
- حجم التمويل له أثر كبير ودور رئيسي في نجاح المشروعات الصغيرة وتطورها؛

تعتبر هذه الدراسة قريبة من دراستنا من حيث اهتمامها بمشاريع الأسر المنتجة، إلا أنها تختلف عن دراستنا من حيث الهدف بتسليط الضوء على الجانب الإداري لمشاريع الأسر المنتجة، كذلك يهدف البحث إلى تهيئة المناخ الفكري وإقناع المستثمرين ورجال الأعمال لدخول مجال مشروعات الأسر المنتجة.

✓ دراسة بعنوان: " **أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة** " وهي دراسة للباحث إيهاب طلعت الشايب مقدمة في إطار مذكرة ماجستير بجامعة عين شمس بمصر 2010، تدور إشكالية الدراسة الرئيسية حول ما إذا كان لتمويل المشروعات متناهية الصغر أثر على مستوى معيشة الفئة التى تستهدفها المؤسسات العاملة فى هذا المجال، وقدم الباحث الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: لا توجد علاقة جوهرية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر وزيادة دخل الفئة المستهدفة.
- الفرضية الثانية: لا توجد علاقة جوهرية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر ودوام المشروع.
- الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة جوهرية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر وزيادة رأس مال المشروع.

يهدف البحث إلى إظهار أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الطبقات الفقيرة فى المجتمع، ومحاولة لفت أنظار الحكومات إلى أهمية وضرورة دعم المؤسسات العاملة فى هذه الصناعة. وقد إستخدم الباحث المنهج الوصفي لمعالجة الجانب النظري ودراسة الحالة في الجانب التطبيقي، تتمثل عينة الدراسة فى عينة عشوائية من عميلات مؤسسة التضامن للتمويل المصغر / فرع بنها في جمهورية مصر العربية والبالغ عددهن 350 سيدة من خلال توجيه استبيان لهن وتحليل النتائج ببرنامج spss، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها:

- يساعد تمويل المشروعات متناهية الصغر على زيادة دخل الفئات الفقيرة فى المجتمع؛

- تأكد الباحث من أن تمويل المشروعات متناهية الصغر يساهم بشكل مباشر في دوام المشروع، وأنه بدون إتاحة هذا التمويل سوف تتعرض معظم هذه المشروعات إما للتوقف أو للفشل؛
- تأكد الباحث من أن تمويل المشروعات متناهية الصغر يساعد بشكل مباشر على زيادة رأس مال المشروع ومن ثم زيادة احتمالات توسع وكبر حجم المشروع فى المستقبل؛

إن هذه الدراسة تتشابه مع دراستنا من حيث تناولها للمشروعات متناهية الصغر وهو المصطلح الذي يبدو قريباً من مصطلح الاسر المنتجة، وتختلف عن دراستنا من حيث أسلوب الدراسة.

✓ دراسة بعنوان: "**دور التمويل المصغر في خفض الفقر دراسة حالة مشروعات التمويل المصغر بولاية الخرطوم خلال الفترة 2007 –2011** " قام بإعداد الدراسة الباحثان أسماء عجبنا عزالعرب إسماعيل وعبد العظيم المهل، تمثلت مشكلة هذا البحث في دراسة دور مشروعات التمويل المصغر في خفض الفقر بولاية الخرطوم خلال 2007- 2011، وهدفت الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة التمويل المصغر في خفض الفقر في في ولاية الخرطوم ومدى قدرة مؤسسات التمويل المصغر في الوصول وتقديم الخدمات المالية وغير المالية الى شرائح المستهدفين .

وإستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من الدراسة وإستخدم منهج دراسة الحالة والمنهج الإحصائي في معالجة الجانب العملي من الدراسة، وتشمل عينة الدراسة الأسخاص المستفيدين من برنامج التمويل المصغر وكذلك عينة من العاملين في مؤسسات الإقراض العاملة في قطاع التمويل المصغر. ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة:

- محدودية دور التمويل المصغر في خفض الفقر.
- ضعف قدرة مؤسسات التمويل المصغر في الوصول وتقديم الخدمات المالية وغير المالية الى شرائح المستهدفين الحقيقين.
- معظم مشروعات التمويل المصغر غير ناجحة وغير مستدامة.

وهذه الدراسة تتشابه مع دراستنا في الجانب التطبيقي منها حيث إشتملت عينة الدراسة على مجموعة من المؤسسات، ومن بينها مؤسسة التنمية الإجتماعية بولاية الخرطوم، وتختلف هذه الدراسة عن دراستنا من حيث موضوع وهدف الدراسة فعالجت دور التمويل المصغر في خفض الفقر.

خلاصة:

ما يمكن قوله مما سبق هو أن مفهوم التمويل المصغر يشير إلى توفير الخدمات المالية، وهي في المقام الأول الائتمان والأوعية الادخارية والتحويلات المالية التي تقدم للعملاء الفقراء النشيطين اقتصاديا غير القادرين على الحصول على الخدمات التي تقدمها مؤسسات مالية رسمية. وذلك وبهدف التغلب على أحد المعوقات الرئيسية التي يواجهها الفقراء في جميع أنحاء العالم ألا وهي ندرة الفرص للحصول على قروض وعلى الخدمات المصرفية الأخرى والتي تقدم من خلال النظم المصرفية الرسمية.

في الجزائر يُستخدم مصطلح التمويل أو الائتمان المصغر أيضاً فيما يتعلق بالإجراءات الحكومية الرامية إلى المساعدة على إنشاء مؤسسات الأعمال البالغة الصغر ومكافحة البطالة، ويشمل التمويل المصغر تقديم الخدمات المصرفية للأفراد المستبعدين من النظام المالي، إلى جانب توفير التمويل لمنشآت الأعمال تلك (التي تشغل أقل من 10 موظفين).

لتدعيم دراستنا ميدانيا إعتمدنا دراسة مقارنة بين إحدى آليات دعم الاستثمار التي تهتم بتقديم خدمات التمويل المصغر في الجزائر، وهي الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة، ومؤسسة التنمية الإجتماعية بولاية الخرطوم في السودان خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2014، وذلك بغرض معالجة الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات ومناقشة النتائج .

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية

تمهيد:

توفر مؤسسات التمويل المصغر برامج تتضمن المساعدة المالية والفنية لأصحاب المشروعات المصغرة والصغيرة المدرة للدخل، إضافة إلى برامج تكوينية حول أساليب التسيير المالي والإداري للمشروعات المصغرة والصغيرة وخدمات متنوعة أخرى .

كما أن البنوك تعتبر مشاركا رئيسيا في هذه البرامج، من حيث قيامها بتقديم القروض المكملة للتركيبة المالية للمشروعات المصغرة والصغيرة، وذلك وفقا لشروط إتفاقيات الشراكة المبرمة بين البنوك العمومية وكل من هذه البرامج.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه يوجد تباين بين هذه البرامج والخدمات بحيث تختلف من مؤسسة إلى أخرى وبحسب الدولة التي تتواجد فيها هذه الأخيرة، وبناءا عليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مايلي:

المبحث الأول: حيث يضم التعريف بالمؤسستين وطريقة العمل المنتهجة من قبلهما (الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – ورقلة. ANGEM، ومؤسسة التنمية الإجتماعية في ولاية الخرطوم بالسودان).

المبحث الثاني: وفيه تكون دراسة المقارنة بين المؤسستين من خلال حصيلة النشاط في مجال التمويل المصغر وذلك خلال الفترة الممتدة مابين 2010 إلى غاية 2014.

المبحث الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) ومؤسسة التنمية الإجتماعية بولاية الخرطوم (السودان) وطريقة العمل المنتهجة

من خلال هذا المبحث سنقوم بعرض بطاقة فنية للمؤسستين، وآلية العمل المتبعة من حيث أنماط وصيغ التمويل والخدمات الغير مالية، بالإضافة إلى محاولة إيجاد أهم الفروقات بينهما من خلال ماذُكر سابقا.

المطلب الأول: ماهية وطريقة عمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (الفرع الجهوي – ولاية ورقلة)

فيما يلي سنحاول التعرف على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والهيكل التنظيمي الذي تسير وفقه الوكالة:

الفرع الأول: تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتنظيمها

أولا: تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM): ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999 حيث سمح آنذاك بإنشاء أكثر من 15.000نشاط في مختلف القطاعات إلا انه لم يعرف – في صيغته السابقة– النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة انجازها[1].

وقد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر "، وبناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع، الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل[2]. الوكالة عبارة عن هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة وأوكلت مهمة المتابعة العملية لنشاطها إلى وزير التشغيل والتضامن الوطني، تقوم بدعم المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع، تهدف الوكالة إلى محاربة البطالة والهشاشة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى فئة النسوة[3].

ويعتمد جهاز القرض المصغر في تمويل المشاريع على: المساهمة الشخصية للمستفيد وسلفة بدون فائدة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومساهمة البنك في شكل قرض بنكي، ويهدف هذا البرنامج إلى الإدماج الإقتصادي

[1] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz بتاريخ 2016/03/09 على الساعة 08:25.

[2] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz بتاريخ 2016/03/09 على الساعة 08:42.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 04 – 14 ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، العدد 06، الصادر في 25 جانفي 2004، ص 08.

والإجتماعي للمواطنين المستفيدين عبر احداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات، من خلال توسيع الإمكانيات الممنوحة للمواطنين لمباشرة مشاريعهم وإنشاء نشاطات مختلفة من أجل الخروج النهائي من وضعية البطالة والفقر.

ثانيا: تنظيم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM): يدير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مدير عام، ويشرف عليها مجلس توجيهي يعين من طرف وزارة العمل والضمان الاجتماعي ويعين هذا الأخير لجنة مراقبة تراقب نشاط الوكالة.

1- المديرية العامة: يعين المدير العام للوكالة بمرسوم بناء على اقتراح الوزير المكلف بالتشغيل، وتنهى مهامه بنفس الشكل، وتخول له صلاحيات التسيير والتصرف باسم الوكالة، ويشمل الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للوكالة أربع مديريات مركزية وهي[1]:

أ. مديرية الإدارة والوسائل؛

ب. مديرية المالية والمحاسبة؛

ج. مديرية تنمية البرامج (تشرف على تطبيق برنامج الوكالة)؛

د. مديرية الدراسات وأنظمة المعلومات؛

2- الفروع الجهوية: يشرف كل فرع جهوي على عدد من الوكالات الولائية ويضمن الربط ويلعب دور الوسيط بينها وبين المديرية المركزية. وتم إبتداءا من سنة 2012 التوسيع في صلاحيات مديري الفروع الجهوية بفرض التسريع في اتخاذ القرارات وتقليص الآجال[2]. وفيما يخص الفرع الجهوي لولاية ورقلة فإنه يشرف على الولايات التالية: إليزي، تمنراست، غرداية.

3- الوكالات الولائية (التنسيقيات الولائية سابقا): من أجل تنفيذ المهام المسندة للوكالة تم إنشاء 49 وكالة ولائية تغطي كافة ولايات الوطن، وهذه الأخيرة مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر وتم مؤخرا استحداث خلايا مرافقة على مستوى بعض البلديات في ولايات الجنوب الكبير[3].

الفرع الثاني: مهام وأهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والفئات التي تستهدفها

[1] وثائق داخلية للوكالة الوطنية لتسيير لقرض المصغر ، لمزيد من ا لمعلومات ارجع للموقع www.angem.dz .
[2] وثائق داخلية للوكالة الوطنية لتسيير لقرض المصغر ، لمزيد من ا لمعلومات ارجع للموقع www.angem.dz .
[3] وثائق داخلية للوكالة الوطنية لتسيير لقرض المصغر ، لمزيد من ا لمعلومات ارجع للموقع www.angem.dz .

تستهدف الوكالة شريحة واسعة من المجتمع من خلال الأهداف والمهام الأساسية المسطرة، والتي تسعى من خلالها لإستيعاب أكبر قدر من الأفرد الذين يحتاجون فعلا للتمويل المصغر.

أولا: مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM): يمكن أن نلخص مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب ما ورد في المرسوم[1] كما يلي:

أ. تسيير الجهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما؛

ب. دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم؛

ج. منح سلف بدون فوائد؛

د. إبلاغ المستفيدين، ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز، بمختلف المساعدات التي تمنح لهم ؛

هـ. ضمان متابعة الأنشطة ا لتي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

وبهذه الصفة تكلف الوكالة على وجه الخصوص بمايلي:

- تشكيل قاعدة معطيات حول الأنشطة والأشخاص المستفيدين من الجهاز؛
- تكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، وتنفيد خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها؛
- إبرام اتفاقيات مع كل هيئة ومؤسسة أو منظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية وتحسيسية وكذا مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار تنفيد أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة.

ثانيا: أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM): حيث تسعى الوكالة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ولعل أبرزها يتمثل في:

1. تنمية روح المقاولة: وتساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي وإيجاد ضالتهم.
2. محاربة البطالة والهشاشة: في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى فئة النسوة.
3. استقرار سكان الأرياف: في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات اقتصادية ثقافية، منتجة للسلع والخدمات المدرة للمداخيل.

[1] المادة (5)، **المرسوم التنفيذي رقم 04 – 14**، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغروتحديد قوانينها الأساسية، المؤرخ في 22 جانفي 2004.

ثالثاً: الفئات التي تستهدفها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM): هناك عدة شرائح من المجتمع تستهدفهم الوكالة بخدماتها وهم كالآتي:

1. البطالين المسجلين في الصندوق، الوطني للتأمين عن البطالة ؛
2. المرأة التي ترغب في العمل ببيتها؛
3. الأشخاص لا سيما الشباب الذين ينشطون في القطاع غير الرسمي؛
4. حاملي شهادات التكوين المهني؛
5. الحرفيين؛
6. المواطنين القاطنين بالقرى والبوادي؛
7. فئة إعادة الإدماج (السجناء) الذين أنهوا فترة عقوبتهم والتي ترغب المؤسسة في تسميتهم بـ "نزلاء سابقين" وذلك في إطار سياسة إعادة إدماجهم في المجتمع وإستعابهم من خلال تمكينهم من تمويل مشاريعهم بالمساهمة في دفع عجلة التنمية كغيرهم من الافراد.

الفرع الثالث: أنماط التمويل والأنشطة الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: تعتمد الوكالة مجموعة من أنماط التمويل وتستهدف أنشطة متنوعة، وسنعرض ذلك بالتفصيل فيما يلي[1]:

أولا: أنماط التمويل التي تمنحها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM): تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM في إطار القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل انطلاقا من سلفة صغيرة لتأمين لقمة العيش (سلفة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100.000دج، وقد تصل إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب) إلى قروض معتبرة لا تتجاوز1.000.000دج والتي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك. تسمح كل صيغة بحكم خصوصيتها بتمويل بعض الأنشطة وجلب اهتمام فئة معينة من المجتمع.

1- التمويل الثنائي أو قرض شراء المواد الأولية: (مقترض وANGEM): قرض بقيمة 100.000 دج بدون فوائد والذي تصل قيمته الى 000 250 دج على مستوى ولايات الجنوب، موجه لشراء المادة الأولية يتم تسديده على مدى 24 إلى 36 شهرا.

2- التمويل الثلاثي: (بنك ومقترض وANGEM): قرض بقيمة لا تتعدى 1.000.000دج من اجل اقتناء عتاد صغير ومادة أولية لازمة لإنشاء مؤسسة ويتم تسديده على مدى 12 إلى 60 شهرا (من سنة إلى خمس سنوات).

[1] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz بتاريخ 2016/03/09 على الساعة 11:43.

أ. المساهمة الشخصية 1% ؛

ب. قرض بدون فوائد 29% ؛

ج. قرض بنكي 70 % ؛

الجدول رقم (1-1): يوضح أنماط التمويل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

قيمة المشروع	صنف المشروع	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100.000دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	%0	-	%100	-
لاتتجاوز 250.000دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية) على مستوى ولايات الجنوب	-	-	-	-
لاتتجاوز 1.000.000دج	-كل الأصناف -كل الأصناف	%1 %1	%70 %70	%29 %29	5% من النسبة التجارية مناطق خاصة (الجنوب والهضاب العليا) 5% من النسبة التجارية (بقية المناطق)

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz 09/03/11 .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تقدم صيغتين للتمويل فقط، مما قد يحد من خيارات الراغبين في تمويل مشاريعهم الصغيرة والتي قد لاتتناسب مع صيغ التمويل المقترحة من طرف الوكالة، بالرغم من أن فترة السداد تعطي بعض الأريحية في تسديد القرض وتكلفة القرض التي تبلغ 5% تبدو معقولة، إلا أنه ولاتوجد تنوع ومرونة في تلك الخدمات المالية .

ثانياً: الأنشطة الممولة من طرف الوكالة: تمول الوكالة أنشطة مختلفة ومتنوعة تتمثل في التالي:

1. الصناعة

أ. الغذائية: صناعة العجائن الغذائية، الكسكس، الخبز حلويات عصرية وتقليدية، صناعة الشكولاطة، المرطبات، البوظة، يميص ورحي القهوة، تعليب السمك، تحميص وتغليف الفول السوداني.

ب. الألبسة: الألبسة الجاهزة، خياطة الملابس، نسج الملابس، الحياكة، صنع الأغطية المنزلية (عدة السرير، المطبخ، المفروشات.)

ج. الصناعة الجلدية: الأحذية التقليدية، الألبسة .الصناعة الخشبية: الآثاث، منتجات خشبية، صناعة السلال، الصناعة المعدنية، الحدادة.

2. الفلاحة:

أ. تربية الماشية: تسمين الأبقار الأغنام، الماعز، إنتاج اللحوم والحليب، تربية الدواجن والأرانب والنحل.

ب. فلاحة الأرض: إنتاج البدور، الفواكه والخضر(التجفيف والتخزين)، مشتلة الزهور ونباتات الزينة.

3. الصناعة التقليدية: النسيج والزرابي التقليدية، خياطة الملابس التقليدية، خياطة الملابس التقليدية الطراز التقليدي، الرسم على الحرير والقطيفة والزجاج، أدوات الزينة، الفخار، المنتجات المصنوعة بالزجاج، النقش على الخشب.

4. الخدمات:

أ. لإعلام الآلي، الحلاقة والتجميل، الأكل السريع، تصليح السيارات ومختلف التجهيزات .

ب. الصحة: عيادة طبية عامة أو متخصصة، طب أسنان.

5. المباني والأشغال العمومية: أشغال البناء، أعمال متعلقة بالمباني: الكهرباء، الدهن، السباكة، النجارة، صناعة حجر البناء...[1]

6. نشاطات تجارية صغيرة

ثالثاً: الخدمات الغير المالية التي تقدمها الوكالة: حيث تقدم الوكالة مجموعة من الخدمات الغير مالية وليس الإقراض فقط وتندرج ضمن برامج تكوين المستفيدين ومرافقتهم وتتمثل في الآتي:

1- مرافقة المستفيدين من جهاز الوكالة: وتتمثل أهم الخدمات التي تندرج في إطارها فيم يلي:[2]

أ. إعلام وتعريف الفئات المستهدفة بجهاز القرض المصغر والفرص التي يتيحها؛

ب. مرافقة حاملي المشاريع في إعداد دراسات الجدوى وتزويدهم بالمعلومات المتعلقة بالمحيط وكذا توجيههم إلى القطاعات المبدعة والتي تخلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني؛

ج. مرافقة أصحاب المشاريع في الإجراءات الإدارية المتعلقة بإنشاء المؤسسة؛

[1] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz بتاريخ 2016/03/09 على الساعة 22:32.

[2] منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

د. مرافقة أصحاب المشاريع في مرحلة الانطلاق وخاصة فيما يتعلق بتسويق منتجاتهم وهذا بتنظيم معارض وصالونات تسمح لهم بالتعريف بمنتجاتهم وتنشيط ورشات عمل لتبادل الخبرات بين المؤسسات الناشئة ونظيرتها التي تملك خبرة في السوق؛

هـ. تكوين الأشخاص المستفيدين من برنامج الوكالة لتزويدهم بمختلف المعارف التي تمكنهم من تسيير مؤسساتهم.

2- تكوين المستفيدين: تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتكوين الأشخاص المستفيدين من برنامجها لتزويدهم بمختلف المعارف التي تمكنهم من تسيير مؤسساتهم وذلك في مدة أقصاها 4 أيام.

أ.برنامج التكوين في التربية المالية PEFG:

يوجه هذا البرنامج التكويني للمستفيدين من التمويل الموجه لشراء المواد الأولية ذوي المستوى التعليمي المتواضع ويهدف إلى تلقينهم المبادئ الأساسية التي تمكنهم من التسيير المالي الحسن لمؤسساتهم المصغرة. ويرتكز هذا البرنامج على المحاور التالية:[1]

- رفع الثقة بالنفس;
- الاستعمال الأمثل للموارد المالية;
- خفض التكاليف والادخار المستمر;
- تسيير مديونية المؤسسة;
- رفع حجم المبيعات;
- استهداف رفع حجم المؤسسة من مؤسسة مصغرة الى مؤسسة أكبر.

ب. برنامج التكوين في إنشاء وتسيير المؤسسات المصغرة GTPE:

يوجه هذا البرنامج للمستفيدين من التمويل الثلاثي ويهدف إلى تزويدهم بمختلف المعارف المتعلقة بإنشاء وتسيير المؤسسات المصغرة. ويرتكز هذا التكوين على منهجية تشاركية تسمح بتبادل التجارب والخبرات بين المكونين. والمقاييس التي يتضمنها هذا البرنامج هي:[2]

- المؤسسة والعائلة;
- التسويق;
- تسيير المخزون;
- حساب التكاليف;

[1] وثائق داخلية للوكالة الوطنية لتسيير لقرض المصغر.

[2] وثائق داخلية للوكالة الوطنية لتسيير لقرض المصغر.

- المحاسبة;
- التخطيط المالي;
- المستخدمين والإنتاجية.

المطلب الثاني: التعريف بمؤسسة التنمية الإجتماعية بولاية الخرطوم (السودان) وطريقة العمل

معالجة مشكلة الفقر وتداعياته هو أحد الهموم والأهداف الرئيسية لولاية الخرطوم، فالإستراتجية القومية الشاملة للأعوام (1999 ـ2001م) أكدت بجلاء أهمية معالجة الفقر على المستوى الولائى والإتحادى، وعليه فقد إستجابت ولاية الخرطوم لهذه المسألة من خلال عدة آليات وإستراتجيات منها إنشاء مؤسسة التنمية الإجتماعية عام 1997.

الفرع الأول: تعريف مؤسسة التنمية الإجتماعية بولاية الخرطوم وتنظيمها

أولا: تعريف مؤسسة التنمية الإجتماعية بولاية الخرطوم : أنشئت مؤسسة التنمية الاجتماعية بولاية الخرطوم عام 1997م بموجب المرسوم الدستوري الحادي عشر، بالقرار الولائي رقم (13) لتبرز كمؤسسة إلى حيز الوجود مع بداية عام 1998م ذات شخصية إعتبارية ولها قانون خاص ومجلس إدارة مستقل، وقد ارتبطت المؤسسة بمهام تخطيط وتنفيذ برامج تخفيف الفقر على مستوى ولاية الخرطوم. وتشرف المؤسسة على 08 محليات (مناطق) وهي: الخرطوم، جبل أولياء، بحري، شرق النيل، أمبده، كرري، أمدرمان، الصناعات.

تمتاز المؤسسة عن المؤسسات التى تعمل فى مجال التمويل المصغر بأنها تعمل فى هذا المجال بمفهوم تنموى، وذلك من حيث الاستهداف وربط التمويل بالادخار والتدريب وتحريك وتنظيم موارد المجتمع (البشرية والمادية) وربطها ببرامج التوعية والتدريب وتعميق مفاهيم الادخار (إختيارى ـ إجبارى) بما يسمى الصيرفه المجتمعية، وللمؤسسة قاعدة عريضة من الجمعيات تمثل الوعاء الأمثل والأكبر لسوق التمويل المصغر[1].

أخذت المؤسسة فى التطور والنمو فى مجال التمويل المصغر بمفهومه الاقتصادى ومرتكزاته الاجتماعية التى تتميز بها، وذلك من حيث الشرائح المستهدفة والقاعدة الاجتماعية التى تتعامل معها (جمعيات الائتمان) وربط القروض الصغيرة بالادخار، وكذلك من حيث الهدف الاساسى ومنهجية وفلسفة المؤسسة ومواكبة للتطور فى مجال القروض الصغيرة وقد أنشات المؤسسة إدارة متخصصة للتمويل المصغر وفروع منتشرة فى كل محليات الولاية وطورت عملها ومنتجاتها وفق دراسات السوق والعملاء[2].

[1] التقرير السنوي لمؤسسة التنمية الاجتماعية -ولاية الخرطوم، لعام 2014 م، ص7.

[2] التقرير السنوي لمؤسسة التنمية الاجتماعية -ولاية الخرطوم، لعام 2014 م، ص7.

ثانيا: تنظيم مؤسسة التنمية الإجتماعية بولاية الخرطوم: فُصِّلَ الهيكل التنظيمى الحالى للمؤسسة على اساس اعداد ادارات عامة لها ادوار محددة تصب فى اتجاه المهام الموكلة للمؤسسة وبناءً عليه، تم إنشاء إدارتين إساسيتين (التمويل المصغر) و(البرامج والتنمية الاجتماعية) تدعمهما إدارتان مساعدتان (الشئون المالية والادارية) و(البحوث والمعلومات)[1].

ويأتي مجلس الإدارة في قمة الهرم والذي يضم نخبة من ذوي الخبرات والتخصصات في مجال التنمية الاجتماعية والثقافية بولاية الخرطوم. يكوَّن المجلس بقرار من الوالي برئاسة وزير الشئون الاجتماعية والثقافية بالولاية وعشرة أعضاء من المهتمين بقضايا التنمية الاجتماعية بتوصية من الوزير ويتمثل دوره بصفة عامة بالإشراف على المؤسسة من خلال:

1. وضع السياسات والموجهات العامة لخطط وبرامج المؤسسة.
2. مناقشة وتقويم أداء المؤسسة وإصدار التوجيهات اللازمة في هذا الصدد للمدير العام، بالإضافة إلى إختصاصات وسلطات أخرى .

أ. المدير العام: يعينه ويجدد شروط خدمته الوالي بتوصية من الوزير، هو المسئوول التنفيذي الأول عن إدارة المؤسسة وفق السياسات المعتمدة.

ب. إدراة التمويل المصغر: تقوم ادارة التمويل المصغر بتقديم قروض للمستهدفين من برامج المؤسسة (الفقراء ومتوسطى الحال) ولها أهداف محددة ومعايير لقياس الاداء (عدد القروض، الاسترداد،.....الخ)[2].

ج. ادارة البرامج والتنمية الاجتماعية: تقوم ادارة البرامج والتنمية الاجتماعية بثلاث ادوار اساسية[3]:

الدور الاول: دعم ادارة التمويل المصغر بالمؤسسة فى اداء مهامها عبر برنامجين اساسيين:

- تدريب العملاء الذين يقوم التمويل المصغر بالمؤسسة بمنحهم قروضاً (فنى ، مهنى، ادارى).
- تنظيم الجمعيات والمجموعات وتدريبها بصورة تجعلها قادرة على الاستفادة من الخدمات التى يقدمها التمويل المصغر.

الدور الثانى: دعم المجتمعات فى تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية :

- التدريب المعنى برفع القدرات.
- التوعية.
- تسهيل الحصول على الخدمات.

[1] التقرير السنوي لمؤسسة التنمية الاجتماعية -ولاية الخرطوم، لعام 2010 م، ص4.

[2] التقرير السنوي لمؤسسة التنمية الاجتماعية -ولاية الخرطوم، لعام 2010 م، ص4 .

[3] التقرير السنوي لمؤسسة التنمية الاجتماعية -ولاية الخرطوم ، لعام 2010 م، ص4.

- التنظيم المجتمعى: وذلك برفع درجات الوعي المجتمعي وتمكين المجتمع المحلي ليصبح قادراً علي حل المشكلات الإجتماعية والإقتصادية وخلق كيانات منظمة لتحريك الموارد المتاحة مع الإهتمام بالبرامج وللأنشطة التي تكرس السلوك والقيم الإجتماعية الفاضلة، وهى بذلك وسيلة تقوم علي مناهج عملية مدروسة تسعى الى رفع مستوي الحياة لإحداث تغيير في طريقة التفكير والعمل والعيش في المجتمعات المحلية النامية والإستفادة من إمكانيات المجتمعات المادية وإستنفار طاقاتها البشرية لتلبية حاجات المجتمع .

الدور الثالث: ربط المجتمعات (عبر الجمعيات الجيدة التدريب) بالنظام البنكى ومساعدتها فى الحصول على التمويل خارج اطار اجهزة التمويل المصغر بالمؤسسة: وذلك لتحقيق مزيد من الإستقلالية للجمعيات التي تشرف على تدريبها والتعامل معها في إطار التمويل المصغر.

الفرع الثاني: مهام وأهداف مؤسسة التنمية الإجتماعية – ولاية الخرطوم والفئات التي تستهدفها

أولا: مهام مؤسسة التنمية الإجتماعية – ولاية الخرطوم: من بين المهام التي تضطلع بها المؤسسة تتمثل في الآتي[1]:

1. تمويل المشروعات الإنتاجية ذات الجدوى الإقتصادية والإجتماعية سعياً وراء الإكتفاء الذاتى وخلق فرص عمل جديدة للمستهدفين ؛
2. الإهتمام بالفئات الفقيرة والشرائح الخاصة من خلال تمليك وسائل الإنتاج والتدريب المهنى والإدراى والتوعية الإجتماعية المتكاملة بالتعاون والتنسيق مع كل الجهات والمؤسسات العاملة فى هذا المجال ؛
3. الإهتمام بالمشاركة الشعبية وخلق كوادر ومؤسسات قاعدية مدربة (الجمعيات) تكون قادرة على التخطيط والتنفيذ وإدارة عملية التنمية الإجتماعية على المستوى المحلى ؛
4. تشجيع الأعمال والصناعات الصغيرة ودعمها بالتمويل والتدريب ونقل التكنلوجيا المناسبة ووضع إستراتيجية للتسويق ؛
5. إشاعة ثقافة العمل الحر والحزم الإستثمارية الصغيرة على مستوى الأفراد والجماعات وتشجيع وتعميق مفهوم الإدخار وسط المستهدفيين لجذب موارد وزيادة فرص الإسترداد ؛
6. التوزيع العادل للموارد المتاحة بين المحليات والمناطق المختلفة حسب الكثافة السكانية والمشروعات المقترحة والمؤشرات الإجتماعية الأخرى وتحقيق الإنتشار الجغرافي اللازم والمناسب ؛
7. الإهتمام بتوفير المعلومات الضرورية فى كل الانشطة التى تعمل فيها المؤسسة من خلال شبكة معلومات متكاملة تساعد الإدارة على إتخاذ القرارات السليمة فى الوقت المناسب وذلك من خلال التقارير الدورية والبيانات والإحصائيات والدراسات والبحوث ؛

[1] التقرير السنوي لمؤسسة التنمية الاجتماعية –ولاية الخرطوم، عام 2014 م، ص6 .

8. إعطاء إهتمام أكبر لتوثيق تجربة المؤسسة وعكس أنشطتها وبرامجها عبر أجهزة الأعلام المحلية والخارجية .

ثانياً: أهداف مؤسسة التنمية الإجتماعية –ولاية الخرطوم: إرتبطت المؤسسة بمهام تخطيط وتنفيذ برامج تخفيف حدة الفقر على مستوى الولاية ومن أهم أهدافها الأساسية[1]:

1. تخفيف حدة الفقر (تمليك المشروعات الفردية والجماعية) ؛
2. إشاعة روح التكافل والتعاضد بين أفراد المجتمع ؛
3. التنسيق مع الجهات التى تعنى بمعالجة قضايا الفقر ؛

ثالثاً: الفئات التى تستهدفها المؤسسة: تستهدف مؤسسة التنمية الإجتماعية هي الاخرى شرائح مختلفة من المجتمع يتشكلون مما يلي[2]:

1. الأسر الفقيرة الناشطة إقتصادياً خاصة التى تعولها النساء (أفراد ــ مجموعات)؛
2. الاشخاص ذوى الإعاقة ؛
3. المهنيون والحرفيون وصغار المزارعين ؛
4. الخريجون غير المستوعبين ؛
5. الأسر المتعففة ؛

الفرع الثالث: أنماط التمويل والأنشطة الممولة من قبل مؤسسة التنمية الاجتماعية – ولاية الخرطوم

أولا: أنماط (صيغ) التمويل التي تمنحها مؤسسة التنمية الاجتماعية – ولاية الخرطوم: لقد قامت السودان بأسلمة جهازها المصرفي مع مطلع التسعينات ليتماشى مع مبادئ الشريعة الاسلامية السمحاء بدءاً من البنك المركزي الذي يأتي على هرم النظام المصرفي، ويعتمد النظام المصرفي السوداني في تمويلاته على صيغ التمويل الاسلامية، وليست في السودان بنوك ربوية والتمويل بصيغ ربوية ممنوع داخل السودان عموماً، لذا فإن الصيغ التي تتعامل بها مؤسسة التنمية الإجتماعية بولاية الخرطوم هي صيغ إسلامية أو شرعية (وفق الشريعة الإسلامية)، فهي تستخدم بجميع الصيغ الإسلامية منها المشاركة، والمضاربة، والمصانعة، المزارعة، القرض الحسن....إلخ، وأكثر صيغة تستخدمها هي (صيغة المرابحة للآمر بالشراء)، حينما تمول المشاريع وفق هذه الصيغة، فذلك يعني بأن المؤسسة تشتري المشروع من السوق أولاً، ثم بعد ذلك تملكه للعميل وفق عقد مرابحة للآمر بالشراء، وسنتطرق إلى ذلك بالتفصيل:

[1] التقرير السنوي لمؤسسة التنمية الاجتماعية –ولاية الخرطوم، عام 2014 م، ص5 .

[2] التقرير السنوي لمؤسسة التنمية الاجتماعية –ولاية الخرطوم ، عام 2014 م، ص6.

1- صيغة المرابحة (المرابحة للآمر بالشراء): يتم تمويل المؤسسات المصغرة والعائلات الفقيرة (العملاء) بصيغة بيع المرابحة للآمر بالشراء من خلال توفير التمويل الجزئي لأنشطة هذه المؤسسات، وتمكينها من الحصول على السلع المنتجة والمواد الخام والآلات والمعدات من داخل الوطن أو من خارجه عن طريق الاستيراد، وذلك بتحديد مواصفات السلع التي تحتاجها وتعيينها للبنك الإسلامي أو المؤسسات العاملة في مجال التمويل المصغر التي تقوم بشرائها بعد الحصول على وعد من طرف العملاء، لتقوم بعدها ببيعها مرابحة لهم، واستيفاء ثمنها دفعة واحدة أو على أقساط حسب الاتفاق بينهما، فبواسطة هذه الصيغة التمويلية يتم تمويل رأس المال العامل لهذه المؤسسات (العملاء).

وبذلك يحقق التمويل بهذا الأسلوب لهذه المؤسسات عدة مزايا، منها توفير مختلف السلع التي تحتاجها سواء من داخل الوطن أو من خارجه وتملكها مع سداد ثمنها بالتقسيط، وبالتالي التغلب على مشكلة عدم توفر السيولة النقدية لديهم، والابتعاد عن التعامل بالنظام الربوي الذي يفرض عليها دفع الفوائد البنكية على القروض وهو ما يسهم في الأخير في زيادة تكاليف إنتاج السلع وبالتالي ارتفاع أسعارها[1].

2- الأسقف المالية التي تمنحها مؤسسة التنمية الاجتماعية – ولاية الخرطوم: تتراوح الاسقف المالية بالجنيه السوداني من (200 جنيه) وحتى (5000 جنيه)، كل عميل بحسب مشروعه، وتتراوح هذه المبالغ بعملة الدولار من (33 دولار) وحتى (820 دولار)* رغم التذبذب العالي للعملة الصعبة في السودان، هذا بالنسبة للعميل الذي تموله المؤسسة لأول مرة.

أما إذا رغب العميل في تمويل آخر بعد انتهائة من سداد ما عليه من مستحق، يحصل على مبلغ اكبر والسقف الأخير لدى المؤسسة هو (10.000) جنيه، أي حوالي (1640 دولار). كما أن فترة السداد تتراوح ما بين شهر وحتى 12 شهر، وهناك مشاريع فترتها أكبر مثل مشاريع (الحرف والصناعات الصغيرة، من شهر وحتى 18 شهر).

ثانياً: الأنشطة الممولة من طرف مؤسسة التنمية الإجتماعية – ولاية الخرطوم: تستهدف المؤسسة عدة أنشطة لعل أبرزها:

[1] عبدالرحمان عبدالقادر، **دور التمويل الاسلامي الأصغر في تنمية المؤسسات المصغرة** ، مداخلة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011م، ص 10-11.

* بتاريخ 14 ماي 2016 على الساعة 01:48 مساءاً بتوقيت الخرطوم، كان سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار 0.1640 دولار، وبتاريخ 12 ماي 2016 على الساعة 10:48 صباحاً بتوقيت الجزائر، كان سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار 0.0091 دولار.

مشاريع تسمين العجول، الدواجن اللاحم والبياض، الماعز، الحرف، البيوت المحمية، وكل أنواع المشاريع. وفى اطار التطور والنمو النوعى نجد أن المؤسسة منذ بدايتها فى تطور مستمر فى برامجها المختلفة وخاصة المشروعات الصغيرة وقد أدخلت منتجات جديدة وذلك لتحقيق وتغطية إحتياجات الشرائح المستهدفه ومن أهمها[1]:

1- المجمعات الانتاجية: ويستهدف الخريجين فى مشروع تسمين العجول وتربية الاغنام ؛

2- مشروعات تشغيل الشباب فى البيئة والخدمات متمثلة فى مواتر نقل النفايات فى بعض المحليات ؛

3- مشروع شنط الحرفيين وتشمل الحدادة والنجارة والسباكة والكهرباء العامة وكهرباء السيارات والتبريد والتكييف والميكانيكا للعمل بطريقة ما يسمى بـ (الكول سنتر) ؛

4- مشروعات المشردين والمتسولين ؛

5- مشروعات الاشخاص ذوي الاعاقة والارامل؛

6- منتجات سلسلة القيمة (الصناعات الجلدية ـ الانتاج الزراعي والبستاني ـ تصنيع وحفظ الاغذية ـ الاعمال اليدوية والمشغولات والفلكلور) ؛

ثالثا: الخدمات الغير مالية التي تقدمها المؤسسة: وتتمثل الخدمات الغير مالية التي تقدمها المؤسسة في: التنظيم الإجتماعي، التدريب، تنظيم الإدخار، المتابعة (المرافقة)، التسويق في المهرجانات والمعارض، المشاركة في المسابقات وغيرها من الأنشطة التي تنظمها موسميا.

1- في مجال التنظيم الإجتماعي: تقوم مؤسسة التنمية الإجتماعية بتكوين (جمعيات الإئتمان والإدخار التعاونية) وهي تنظيمات مجتمع مدني تسجلها رسميا في الدولة تحت (قانون التعاون)، هذه الجمعيات تكونها المؤسسة بالأحياء والحارات والقرى، حيث أن الجمعية الواحدة تتكون من 50 عضوا أو أكثر، وتمنح من الدولة ختم وشعار وشخصية إعتبارية وشهادة تسجيل. وتفتح الجمعية لنفسها حساب جاري بأحد البنوك. وتجمع المال لذلك عبر المساهمات المالية للأعضاء، هذه الجمعيات توفر ضماناً مالياً لجميع أعضائها بالحارة أو الحي. يتم من خلاله تمويل أعضاء الجمعية تمويلاً أصغر في شكل أفراد، أو في شكل مجموعات، والمجموعة تتكون من 5 إلى عشر أعضاء.

يعمل هذا البرنامج علي رفع درجات الوعي المجتمعي وتمكين المجتمع المحلي ليصبح قادراً علي حل المشكلات الإجتماعية والإقتصادية وخلق كيانات منظمة لتحريك الموارد المتاحة مع الإهتمام بالبرامج وللأنشطة التي تكرس السلوك والقيم الإجتماعية الفاضلة، وهى بذلك وسيلة تقوم علي مناهج عملية مدروسة تسعى الى رفع مستوي

[1] التقرير السنوي لمؤسسة التنمية الاجتماعية -ولاية الخرطوم، لعام 2014 م، ص8 .

الحياة لإحداث تغيير في طريقة التفكير والعمل والعيش في المجتمعات المحلية النامية والإستفادة من إمكانيات المجتمعات المادية وإستنفار طاقاتها البشرية لتلبية حاجات المجتمع .

2- بالنسبة للمتابعة (المرافقة): المرافقه تسميها المؤسسة بـ (المتابعة) أما المرافق فيطلق عليه إسم "موظف تمويل" (أخصائي تمويل) أو (ضابط تمويل) وكلها لها نفس المعنى ،حيث أن كل موظف تمويل يقوم بمتابعة عملائة، وتبدأ المتابعة من (الإستعلام) أي قبل حصول العميل على التمويل فيأخذ المرافق على عاتقه التأكد من سكن العميل ووضع العميل المادي وغيرها من المعلومات وعند حصول العميل على التمويل تكون المتابعة شهراً بشهر حتى إتمام السداد.

المطلب الثالث: المقارنة بين المؤسستين من خلال التنظيم وطريقة العمل

هناك نقاط تشابه تجمع بين الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومؤسسة التنمية الإجتماعية بولاية الخرطوم، فكلاهما يعتبر وسيط مالي وكلاهما له أهداف عديدة تكمن في تخفيف حدة الفقر وتشجيع العمل الذاتي والمنزلي وكذا تنمية روح المقاولة وتمليك المشاريع الفردية. بالإضافة إلى نوع التمويل والخدمات الغير مالية المرتبطة به الذي تقدمه كلا المؤسستين، وبرغم من هذا إلا أننا نلتمس العديد من الإختلافات الجوهرية نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-2): يوضح اوجه الشبه والإختلاف بين الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) ومؤسسة التنمية الإجتماعية – ولاية الخرطوم.

	الوكالة الطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	مؤسسة التنمية الإجتماعية – ولاية الخرطوم
السياسة المنتهجة في المؤسسة	- يشرف الفرع جهوي لولاية ورقلة على عدد من الوكالات الولائية والبالغ عددها 3 ولايات فقط (إليزي، تمنراست، غرداية) ويضمن الربط ويلعب دور الوسيط بينها وبين المديرية المركزية. وتم إبتداءا من سنة 2012 التوسيع في صلاحيات مديري الفروع الجهوية بفرض التسريع في اتخاذ القرارات وتقليص الآجال. - يتم إعداد الدراسات التقنية-الاقتصادية للمشاريع المراد إنشاءها في إطار برنامج الوكالة (التمويل الثلاثي) على مستوى خلايا المرافقة، وتشمل هذه الدراسة النقاط التالية:	- تعمل المؤسسة بصفه دائمه لتنفيذ مبدأ الانتشار ميدانياً وفى هذا المجال قد قطعت شوطاً كبيراً حيث أصبح لها عدد 8 فروع للتمويل المصغر بعدما كان 7 على مستوى محليات الولاية ـ وكل فرع يقوم بتغطية الاحياء والفرقان والقرى التابعة له حسب الكثافه السكانيه وهنالك خطة لاضافة نوافذ جديدة خلال العام 2014. - يتم التمويل بشروط بسيطة، ويستلم العميل مشروعه خلال إسبوعين من تاريخ تسليمه لطلب التمويل، ويحسب تاريخ تسليم القسط

	6. تقديم عام حول المشروع ؛ 7. الدراسة التسويقية ؛ 8. دراسة الوسائل الإنتاجية والتنظيمية؛ 9. حساب التكلفة الكلية للاستثمار وتقدير تكاليف الاستغلال؛ 10. إعداد جدول استهلاك القرض البنكي، الميزانية الافتتاحية، جدول حساب النتائج التقديري والميزانية التقديرية لمدة 05 سنوات؛ أما بالنسبة لقرض المادة الأولية فالإجراءات المتعلقة به بسيطة وغير معقدة.	الأول بدءاً من يوم استلامه للمشروع وحتى مرور نفس اليوم من الشهر الذي يليه.
	- تعمل الوكالة على تمويل الملفات المؤهلة ومتابعتها ومرافقتها ،إلا أن الشراكة القائمة بينها وبين الجمعيات تعتبر غير ناجعة، بإعتبار أن هذه الأخيرة تخلت عن دورها الفعال الذي تلعبه المتمثل في تقريب المواطنين القاطنين بالقرى والأرياف من الوكالة وتمكينهم من الحصول على التمويل.	- تمتاز المؤسسة عن المؤسسات التى تعمل فى مجال التمويل المصغر بأنها تعمل فى هذا المجال بمفهوم تنموى بتبنيها عدة برامج وأنشطة تعمل على تحريك وتفعيل موارد المجتمع البشرية والمالية وتنظيمه فى قواعد مجتمعية(جمعيات) تستخدمها كآليات يتم عبرها تنفيذ البرامج وقد استطاعت المؤسسة أن تؤدى دوراً بارزاً فى مجال التمكين الإجتماعى والإقتصادى(التمويل المصغر بمفهوم اقتصادى) .
الخدمات الغير مالية	- تنحصر في المرافقة وتقديم نوعين من برامج التكوين وبرغم من أن أنه لايوجد تنوع كبير في الخدمات المالية إلا أنها تتناسب مع أنماط التمويل التي تقدمها الوكالة.	- إيماناً من المؤسسة بضرورة تضافر الجهود الشعبية والرسمية لدعم وإنجاح خطط التنمية الإجتماعية نجد أنها تقدم خدمات مالية أو سع تتمثل في: التنظيم الإجتماعي، التدريب، تنظيم الإدخار، التسليف (القرض الحسن)، التسويق في المهرجانات والمعارض، المشاركة في المسابقات، ...
أنماط وصيغ التمويل	- لدى الوكالة صيغتين للتمويل انطلاقا من سلفة صغيرة لتأمين لقمة العيش (سلفة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا	- كل الصيغ التي تتعامل بها المؤسسة هي (صيغ إسلامية أو شرعية) وفق الشريعة الإسلامية، وليست في السودان بنوك ربوية والتمويل

	تتجاوز 100.000دج، وقد تصل إلى 250.000دج على مستوى ولايات الجنوب) إلى قروض معتبرة لا تتجاوز1.000.000دج والتي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك.	بصيغ ربوية ممنوع داخل السودان عموماً، ومن بين الصيغ الاكثر إستخداماً هي (صيغة المرابحة للآمر بالشراء)، إذ يحقق التمويل بهذا الأسلوب عدة مزايا، منها توفير مختلف السلع التي تحتاجها سواء من داخل الوطن أو من خارجه وتملكها مع سداد ثمنها بالتقسيط، وبالتالي التغلب على مشكلة عدم توفر السيولة النقدية لديهم، والابتعاد عن التعامل بالنظام الربوي الذي يفرض عليها دفع الفوائد البنكية على القروض وهو ما يسهم في الأخير في زيادة تكاليف إنتاج السلع وبالتالي ارتفاع أسعارها.
	1 بالنسبة لفترة الإسترداد – قرض شراء المادة الأولية: يتم تسديده على مدى 24 إلى 36 شهرا. – التمويل الثلاثي: يتم تسديده على مدى 12 إلى 60 شهرا (من سنة إلى خمس سنوات).	**1 بالنسبة لفترة الإسترداد** فترة التمويل من شهر وحتى 12 شهر، وهناك مشاريع فترتها أكبر مثل مشاريع (الحرف والصناعات الصغيرة، من شهر وحتى 18 شهر).
	2 بالنسبة لضمان القروض المتعثرة هناك هيئة تابعة للوكالة تتمثل في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة والذي يتولى ضمان القروض التي تمنحها البنوك لصالح المقاولين الذين تلقوا إشعارا بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.	**2 بالنسبة لضمان القروض المتعثرة** عدم وجود مخصص للقروض المتعثرة على الرغم من ورود ذلك فى سياسيات عمليات التمويل المصغر مما اثر على صورة المؤسسة امام المانحين .

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من معطيات مقدمة من طرف المؤسستين.

من خلال ماسبق نلاحظ أن مؤسسة التنمية الإجتماعية تعمل على مستوى ولاية الخرطوم وتغطي خدماتها المحليات ال8 بالولاية، أما الفرع الجهوي ل ANGEM بورقلة فهو يشرف على ثلاث ولايات ويرجع هذا الإختلاف إلى طريقة التقسيم الإداري المتبع في كل بلد (الجزائر والسودان)، كما نلاحظ أن طريقة معالجة الملفات

تمر بعدة مراحل ودراسات قبل إتخاذ قرار تمويلها في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والسبب في تعقيد الإجراءت هو أن الوكالة تتعامل مع بنوك ربوية في منح التمويل، عكس تلك الإجراءت التي تتبع في مؤسسة التنمية الإجتماعية التي تتسم ببساطتها ومرونتها ذلك لأنها تتعامل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في منح التمويل، وهذا مايوضح أيضا سبب عدم وجود ضمانات على القروض الممنوحة. ونشير أيضا إلى أن صيغة القرض الحسن تدخل كأحد صيغ التمويل الرئيسية وتعتبر ضمن الخدمات المالية التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتتمثل في سلفة قدرها 250.000 دج، أما مؤسسة التنمية الإجتماعية فتقدمه ضمن خدماتها الغير مالية الهدف منها التنمية الإجتماعية.

وننوه إلى أن كل من المؤسستين يعتمدان على الدعم الحكومي كأحد الموارد (مصادر) التمويل إلا أن هذا الدعم يتفاوت بين المؤسستين، فبحسب التقرير السنوي الذي نشرته مؤسسة التنمية الإجتماعية لسنة 2014 توضح فيه أن المؤسسة "اصبحت ذات استقلالية فى المجال المالى مما ضمن لها الاستمرارية . وبعد تناقص الدعم الحكومى الذى لا يتعدى 3 % من جملة الموارد المتاحة من المصارف والمؤسسات المالية بالاضافة إلى شراكة بنك السودان والتى تمثل 70%، وهذا مؤشر واضح لإمكانية التخلى عن الدعم الحكومى تدريجياً إذا إرتفعت معدلات الأرباح لتساهم بصورة كبيرة فى تحقيق الإستدامة المالية " [1].

أما بالنسبة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فإنها لازالت تعتمد على الدعم الحكومي بنسبة كبيرة من مجمل مواردها، وتتمثل مصادر التمويل خارج الدعم الحكومي في[2]:

- حصائل الودائع المالية المحتملة؛
- الهبات والوصايا والإعانات؛
- المساهمات المحتملة التي تقدمها الهيئات الوطنية والدولية بعد ترخيص من السلطات المعنية؛
- كل الحصائل المختلفة المرتبطة بأنشطتها؛

وكلها مخصصات تبقى ضعيفة أما حجم الدعم الحكومي، وهذا ما يجعلنا نطرح عدة تساؤلات حول الإستقلالية المالية والسياسة المطبقة داخل الوكالة كون أنها تخضع لسياسة الدولة، وحول ما إذا كانت الوكالة قادرة على تحقيق الإستدامة المالية.

وبالرجوع إلى أسقف التمويل التي تمنحها مؤسسة التنمية الإجتماعية نجد أنها تتراوح مابين 20دولار إلى 1000دولار وهذه مبالغ تبدو غير كافية للبدء في مشروع صغير إذا ما قارناها بالأسقف المالية الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، كما أن فترات السداد هي الأخرى قصيرة حيث تراوحت مابين شهر إلى 18 شهراً، حيث أن ضعف حجم التمويل وقصر فترة السداد في تمويل مشروعات الأسر المنتجة قديؤدي إلى فشلها.

[1] التقرير السنوي لمؤسسة التنمية الاجتماعية –ولاية الخرطوم ، لعام 2014 م، ص9.

[2] المادة (26)، **المرسوم التنفيذي رقم 04 – 14**، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغروتحديد قوانينها الأساسية، المؤرخ في 22 جانفي 2004.

المبحث الثاني: مقارنة حصيلة نشاط كل من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) ومؤسسة التنمية الإجتماعية – ولاية الخرطوم (السودان) خلال الفترة 2010 – 2014

فيما يلي سنعرض أداء المؤسستين فيما يتعلق بالخدمات المالية والغير المالية، ومحاولة المقارنة بينهما في هذا الجانب:

المطلب الأول: عدد الملفات الممولة حسب أنماط (صيغ) التمويل:

سنحاول في هذا المطلب التعرف على أبرز الأنماط وصيغ التمويل التي تقدمها كل مؤسسة:

الفرع الأول: تطور حصيلة التمويل الممنوح من قبل الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر– ورقلة خلال الفترة (2010 – 2014)

الجدول رقم(1–3): تطور عدد الملفات الممولة

السنوات	التمويل الموجه لشراء مواد أولية	التمويل الثلاثي
2010	00	142
2011	00	122
2012	2110	176
2013	1626	346
2014	4303	601
المجموع	**8039**	**1387**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على وثائق خاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الجدول رقم (1–4): معدل التطور بالنسب لعدد الملفات الممولة ومناصب الشغل المستحدثة

السنوات	تمويل موجه لشراء مواد أولية	تمويل ثلاثي
2011–2010	//	-14,08%
2012–2011	//	44,26%
2013–2012	-22,94%	96,59%
2014–2013	164,64%	73,70%

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على وثائق خاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

يتضح من خلا الجدول (2-1) تذبذب في معدلات التطور فيما يتعلق بالتمويل الموجه لشراء مواد أولية أما بالنسبة للتمويل الثلاثي فنلاحظ أن هناك زيادة معتبرة خلال السنوات (05) ما يصاحبه منطقيا تغير في معدلات تطور مناصب الشغل المستحدثة . فمثلا بالنسبة للبرنامج الأول نجد أن عدد المستفيدين في سنة 2013 انخفض بنسبة 23 % مقارنة بأول سنة من إطلاقه ليعود ويرتفع بنسبة 165 % في سنة 2014.

التحليل:

لاحظنا من قبل أن معدلات التطور بالنسبة للتمويل شهدت تذبذبا كبيرا بين صعود ونزول، ففي سنة 2011 تمت إعادة هيكلة الوكالة وتم اللجوء من طرف المصالح المركزية للوكالة إلى لامركزية التمويل نظرا لارتفاع عدد الطلبات ولتقليل الآجال حيث أن التمويل كان يتم على مستوى المديرية العامة ليتم تحوله إلى الفروع الجهوية. وهذا ما تطلب إعادة هيكلة الفروع الجهوية واستحداث مصالح خاصة بالتمويل، ما صاحبه توقف مؤقت في عملية التمويل وهو الأمر الذي أدى إلى تراكم في عدد الطلبات الغير ممولة. ليتم في السنة الموالية تصفية الملفات المودعة في سنة 2011 و2012 وهذا ما أظهر ارتفاعا كبير في عدد القروض الممنوحة في سنة 2012 بالنسبة للتمويل الثلاثي، ليعود وينخفض في سنة 2013 بالنسبة لقرض شراء المادة الأولية.

كما لاحظنا ارتفاعا كبيرا لعدد القروض الممنوحة في سنة 2014، حيث وصل معدل التطور إلى حوالي 165 % بالنسبة لتمويل شراء المواد الأولية، وهذا راجع للارتفاع الكبير لعدد الطلبات المودعة نتيجة لرفع قيمة القرض من 000 100 دج إلى 000 250 دج.

الفرع الثاني: تطور حصيلة التمويل من قبل مؤسسة التنمية الإجتماعية – ولاية الخرطوم خلال الفترة (2010 – 2014)

الجدول رقم (1-5): تطور عدد المشروعات الممولة

السنوات	مخطط	المنفذ	المخطط/المنفذ %
2010	21,000	19,902	% 94.8
2011	30,600	20,309	%66
2012	26,883	19,565	% 73
2013	25,524	14,844	%58,2
2014	27,950	18,035	%64.5

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على على وثائق خاصة بمؤسسة التنمي الإجتماعية –ولاية الخرطوم

الجدول رقم (1–6): معدل التطور بالنسب لعدد المشروعات الممولة

السنوات	نسبة الزيادة والنقصان
2011–2010	%3.48 -
2012–2011	%0.79
2013–2012	%24 -
2014–2013	%21.5

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على على وثائق خاصة بمؤسسة التنمي الإجتماعية –ولاية الخرطوم

نلاحظ من خلال الجدولين (3-1)و(3-2) أن هناك تذبذب في معدلات المشاريع التي تم تمويلها، كما نلاحظ أيظاً تذبذباً في نسبة المشاريع التي تم تمويلها من التي كان مخططاً لها، فعلى سبيل المثال في سنة 2010 كانت نسبة المشاريع المنفذة من ما كان مخططاً له 94.8 % إلا أن هذه النسبة تراجعت بشكل كبير في سنة 2013 لتصل إلى 58,2% .

التحليل:

لاحظنا من قبل أن معدلات التطور بالنسبة للتمويل شهدت تذبذبا كبيرا بين صعود ونزول هي الأخرى في مؤسسة التنمية الإجتماعية، فعلى سبيل المثال نجد معدل الزيادة في عدد المشروعات بين عامي 2012 م – 2013 م قد انخفض بنسة (-)24%، ويعزي ذلك الى زيادة سقف التمويل بسبب الزيادة الكبيرة التى طرأت علي اسعار مدخلات الأنتاج للمشاريع والسلع عامة. وبصفة عامة يرجع هذا التذبذب لعدة مشاكل تواجهها المؤسسة خلال الخمس سنوات تمثلت في:

- سقف التمويل المحدود لا يفي بمتطلبات المشروعات نتيجة للتضخم المالي مما ادي الى تسرب الكثير من العملاء والبحث عن تمويل في مؤسسات اخرى .
- دخول العديد من الجهات المنافسة.
- عدم انسياب التمويل في الوقت المناسب.

الفرع الثالث: المقارنة بين المؤسستين:

من خلال عرض حصيلة التمويل والمشاريع الممولة لكلا المؤسستين خلال الفترة (2010 – 2011) إستنتجنا مايلي:

1- كل من المؤسستين شهدت تذبذباً ملحوظاً في عدد المشاريع والملفات الممولة خلال الفترة المدروسة.

2- عدد المشاريع الممولة من قبل مؤسسة التنمية الإجتماعية بولاية الخرطوم كان يفوق بكثير عدد الملفات الممولة من قبل ANGEM في كل سنة .

3- التذبذب الحاصل في تمويل المشاريع بالنسبة لمؤسسة التنمية الإجتماعية كان سببه زيادات في أسقف التمويل الممنوح ومشاكل أخر مرتبطة بالمنافسة وإنسياب التمويل في الوقت المناسب، اما بالنسبة ل ANGEM فقد تم إيعاز ذلك إلى مجموعة من الإصلاحات المتعلقة بإعادة الهيكلة، بالإضافة إلى زيادات في أسقف القروض.

المطلب الثاني: عدد الملفات الممولة حسب قطاع النشاط

نهدف من خلال هذا المطلب إلى معرفة عدد الملفات الممولة حسب قطاع النشاط

الفرع الأول: حصيلة التمويل المنوح من قبل ANGEM حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2010 – 2014)

الجدول رقم (1-7): عدد القروض الممنوحة لشراء مواد أولية حسب قطاع النشاط

السنوات / القطاعات	2011	2012	2013	2014	المجموع	النسبة%
الزراعة	198	698	736	1833	**3465**	**%30.47**
الصناعات الصغيرة	132	487	522	1949	**3090**	**%27.17**
بناء وأشغال عمومية	170	411	390	885	**1856**	**%16.32**
خدمات	69	195	234	871	**1369**	**%12.03**
صناعات حرفية	86	319	496	1690	**2591**	**%22.78**
المجموع	**655**	**2110**	**2378**	**7228**	**11371**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على وثائق خاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

يبين الجدول (1-7) أنه بالنسبة للتمويل الموجه لشراء مواد أولية فان قطاع الزراعة نال الحصة الأكبر من هذا البرنامج بنسبة 30.47 % يليه قطاع الصناعات الصغيرة بنسبة 27.17 % ثم الصناعات الحرفية بـ 22.78 % وفي الأخير قطاعا الخدمات والبناء والأشغال العمومية بـ 12.03 % و16.32% لكل منهما على التوالي.

الجدول رقم (1-8): عدد القروض الممنوحة لإنشاء مؤسسات مصغرة (تمويل ثلاثي) حسب قطاع النشاط

السنوات / القطاعات	2011	2012	2013	2014	المجموع	النسبة%
الزراعة	2	1	10	2	15	%1.20
الصناعات الصغيرة	9	23	26	27	85	%6.82
بناء وأشغال عمومية	26	31	57	47	161	%12.93
خدمات	72	116	239	506	933	%74.93
صناعات حرفية	12	3	5	5	25	%2
التجارة	1	2	9	14	26	%2.08
المجموع	**122**	**176**	**346**	**601**	**1245**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على وثائق خاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

يتضح من خلال الجدول رقم (1-8) أن قطاع الخدمات يمثل أكثر القطاعات استفادة من برنامج الوكالة الموجه لإنشاء مؤسسات مصغرة إذ حضي بنسبة 74.93 % من مجموع المؤسسات المنشأة في إطار هذا البرنامج، بينما قطاع الزراعة هو الأقل استفادة بمجموع 15 مؤسسة مصغرة ما يعادل نسبة 1.20 %.

التحليل والمناقشة:

بالرجوع إلى تقسيم المستفيدين من جهاز الوكالة حسب قطاعات النشاط نرى أن توزيعهم بالنسبة للتمويل الموجه لشراء مواد أولية أكثر توازنا مقارنة بالتمويل الموجه لإنشاء مؤسسات مصغرة، إذ أن قطاع الخدمات حضي بنسبة 74.93 %، وبإطلاعنا على قاعدة البيانات الخاصة بالوكالة وجدنا أن غالبيتهم ينتمون إلى قطاع النقل، بينما القطاعات المنتجة (الزراعة، الصناعة الصغيرة والصناعات الحرفية) لم تحضي مجتمعة سوى بنسبة

10.02% ما يجعلنا نستنتج أن تمويل المؤسسات الصغيرة والأسر المنتجة يقع في آخر أولويات التمويل لدى الوكالة وهذا ما يستدعي إعادة النظر في النشاطات التي يجب التركيز على دعمها، لأن هذه الأرقام لا تعكس الهدف الرئيسي من إنشاء هذه الوكالات والمتمثل في إنشاء مؤسسات منتجة في قطاعات تساهم في خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وبالتالي تحريره من التبعية للمحروقات.

الفرع الثاني: حصيلة التمويل الممنوح من قبل مؤسسة التنمية الإجتماعية حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2010 – 2014)

الجدول رقم (1 –9): عدد القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط

القطاعات / السنة	الزراعة		التجارة		الصناعة		خدمات		إستهلاكي		إنتاجي	
	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة
2010	962	%5	0	0	0	0	11549	%60	4812	%25	1925	%10
2011	407	%2	5280	%26	0	0	11779	%58	0	0	2843	%14
2012	57	%0.3	12040	%61.5	581	%3	6381	%32.6	0	0	506	%2.6
2013	47	%3	9454	%63.7	634	%4.2	4064	%27.4	0	0	645	%4.4
2014	993	%5.5	11452	%63.5	965	%5.4	4625	%25.6	0	0	0	0
المجموع	2466	%2.68	38226	%41.55	2180	%2.37	38398	%41.74	4812	%5.23	5919	%6.43

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على بناءا على وثائق خاصة بمؤسسة التنمية الإجتماعية – ولاية الخرطوم

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع الخدمات حضي بأكبر تمويل من المؤسسة لسنة 2010 و2011 حيث بلغت النسبة 60% و58% على التوالي، كما نجد أن القطاع الزراعي أقل حظاً في التمويل، أما بالنسبة لسنة 2012 إلى غاية سنة 2014 فنلاحظ سيطرة قطاع التجارة على أكبر حصة من التمويل بنسب 61.5% و63.7%و63.5% على التوالي بينما توزعت النسب الأخرى على كل من الخدمات والقطاع الأنتاجي والزراعي .

التحليل والمناقشة:

مما لوحظ في الجدول أعلاه أن قطاع الخدمات هو الأكثر تمويلاً من قبل المؤسسة لسنة 2010 و2011، وكذلك سيطرة قطاع التجارة على أكبر قدر من التمويل لسنوات 2012 و2013 و2014، ويرجع هذا لطبيعة القطاع الحضرى بالولاية وانتعاش الاعمال الخدميه والتجارية الصغيرة وسرعة دوران القروض الخدميه والتجارية وتحقيق الارباح

(الطلب العالى حسب السوق) وتتمثل في مراكز الاتصالات وتركيب العطور والمكتبات الخدمية والنت كافيه والمراكز الصحية فى المناطق الطرفية والقرى، أما بالنسبة لإنخفاظ الطلب على القطاع الزرارعي خلال الخمس سنوات وهو من القروض الموسمية فتوعز المؤسسة ذلك إلى بعد المناطق الزراعية من مراكز الخدمة الخاصة بالاضافة الى وجود عدد كبير من الفروع التابعة لبنوك متخصصة فى التمويل الزراعى(البنك الزراعى، بنك المزارع،....).

الفرع الثالث: المقارنة بين المؤسستين:

من خلال قراءة وتحليل حصيلة التمويل حسب قطاع النشاط الخاص بكلا المؤسستين نستنتج التالي:

1. لايوجد توازن في توزيع المستفيدين من التمويل حسب قطاع النشاط في كلا المؤسستين.
2. بالنسبة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نجد تركز التمويل في قطاع الخدمات بينما القطاعات المنتجة (الزراعة، الصناعة الصغيرة والصناعات الحرفية) لم تحضي بالتمويل المطلوب وبالتالي لا تعكس هذه الأرقام الهدف الرئيسي من إنشاء هذه الوكالة.

بالنسبة لمؤسسة التنمية الإجتماعية نجد أن التمويل يتركز في القطاع الخدمي والتجاري مما يعني إنحصار أغلبية المشروعات الصغيرة في مجالات غير إنتاجية والتي تتميز بصورة عامة بقلة الدخل وعدم إنتظامه، بمعنى أنه كلما كانت المشروعات الصغيرة تعمل في مجال القطاعات الإنتاجية التي تساعد على تطوير أنشطة مدرة للدخل وبناء أصول من شأنها أن تساهم في إستمرارية المشروع، أفضل من أن تكون في القطاعات التجارية والخدمية وبالتالي نستطيع القول أن دعم وتمويل المؤسسة لمشاريع الأسر المنتجة ضعيف .

المطلب الثالث: عدد الملفات الممولة حسب الجنس

من خلال هذا المطلب سنحاول معرفة مامدى دعم المؤسسة للمرأة المقاولة بإعتبارها المؤسس للأسر المنتجة في أغلب الأحيان:

الفرع الاول: حصيلة التمويل المنوح من قبل ANGEM حسب الجنس خلال الفترة (2010 – 2014)

الجدول رقم (1–10): عدد القروض الممنوحة لشراء مواد أولية حسب الجنس

السنوات / الجنس	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع	النسبة%
النساء	0	369	1157	999	3923	6448	%52.12
الرجال	0	286	953	1379	3305	5923	%47.87
المجموع	0	655	2110	2378	7228	**12371**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على وثائق خاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

نلاحظ من خلال الجدول رقم(1-10) أن عدد النساء والرجال الذين يقبلون على قرض شراء المادة الاولية في تزايد من سنة لأخرى ،كما نلاحظ أن عدد القروض الممنوحة للنساء تفوق بقليل عدد تلك الممنوحة للرجال في كل سنة ماعدا سنة 2013، حيث بالكاد تجاوزت الحصيلة النصف خلال السنوات الأربع بنسبة بلغت 52.12% كقروض ممنوحة للنساء مقابل 47.87% قروض ممنوحة للرجال .

الجدول رقم (1-11): عدد القروض الممنوحة لإنشاء مؤسسات مصغرة (تمويل ثلاثي) حسب الجنس

السنوات / الجنس	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع	النسبة%
النساء	0	19	24	44	51	138	%11.08
الرجال	0	103	152	302	550	1107	%88.91
المجموع	0	122	176	346	601	**1245**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على وثائق خاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

ما نلاحظه من خلال الجدول (1-11) أن عدد النساء والرجال الذين يقبلون على قرض إنشاء مؤسسة مصغرة في تزايد من سنة لاخرى كما هو الحال بالنسبة لقرض شراء المادة الأولية، كما يمكننا أن نلاحظ بأن عدد القروض الممنوحة للرجال تفوق بكثير تلك الممنوحة للنساء في كل سنة، حيث بلغت النسبة الإجمالية للقروض الممنوحة للرجال خلال ال5 سنوات 88.91% تقابلها نسبة 11.08% فقط قروض ممنوحة للنساء، بفارق بلغ 77.83% وهذه فجوة كبيرة.

التحليل والمناقشة:

لاحظنا أن نسبة إقبال النساء على قرض شراء المادة الأولية يفوق بكثير إقبالهم على التمويل الثلاثي، حيث بلغت نسبتهم 57.12% مقابل 11.08% فقط من النساء التي يرغبن في التمويل الثلاثي، ويعود ذلك لتجنب وتخوف المرأة صاحبة المشروع من نسب الفائدة بإعتبار أنه في غالب الأحيان هي من تؤسس مشروع الأسر المنتجة كما تعتبر معظمهم أن قيمة 250.000دج المقدم من طرف الوكالة كافي لتمويل المشروع.

الفرع الثاني: حصيلة التمويل المنوح من قبل مؤسسة التنمية الإجتماعية حسب الجنس خلال الفترة (2010 – 2014)

الجدول رقم (1–12): عدد القروض الممنوحة حسب الجنس من قبل مؤسسة التنمية الإجتماعية – ولاية الخرطوم

السنوات / الجنس	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
النساء	11761	11515	9000	7450	9015	**48741**
الرجال	7487	8794	10565	7394	9020	**43260**
المجموع	**19248**	**20309**	**19565**	**14844**	**18035**	**92001**

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على بناءا على وثائق خاصة بمؤسسة التنمية الإجتماعية – ولاية الخرطوم

الشكل رقم (02) يوضح نسبة الملفات الممولة حسب الجنس خلال الفتر 2010-2014

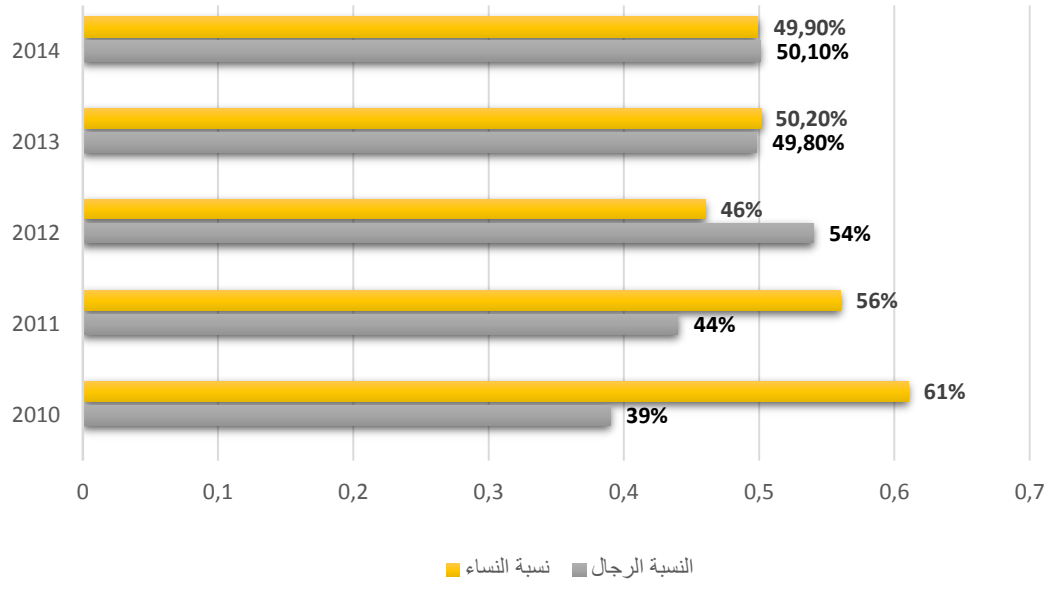

من خلال الجدول رقم (1-12) والشكل رقم 02 نلاحظ أن نسبة النساء المتحصلات على القرض أعلى من نسبة الرجال في كل سنة، ماعدا سنة 2012 فنلاحظ أن نسبة الرجال أعلي من النساء خلال هذه الفترة خلافاً للمعتاد حيث كانت نسبة النساء هي دائماً الأكبر حتي الربع الأول من هذا العام حيث كانت(نسبة النساء 57% - الرجال 43 %) كما لاحظنا تراجع طفيف بفارق0.1% فقط في نسبة النساء المقترضات بالنسبة لسنة 2014.

التحليل والمناقشة:

لاحظنا من خلال النسب الموضحة فى الجدول رقم(1-12) والشكل رقم 02 أن النساء تحضى بأكبر حصة من التمويل وهذا يدل علي أن المؤسسة تقوم بتمكين المرأة من الدخول بفاعلية في الأنشطة الإقتصادية حسب ما يُوصى بذلك .

الفرع الثالث: المقارنة بين المؤسستن:

من خلال تحليل وتفسير نتائج حصيلة التمويل الممنوح حسب الجنس لكل من المؤسستين تبين لنا أن مؤسسة التنمية الإجتماعية تقوم بتمكين المرأة وبالتالي إنشائها لأسر منتجة تمكنها من الدخول بفاعلية في الأنشطة الإقتصادية، عكس الملاحظ من خلال النسب المحتشمة للنساء المتحصلات على التمويل من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ومنه نستنج أن عدد الأسر المنتجة المستحدثة من قبل مؤسسة التنمية الإجتماعية يفوق بكثير التي تم إستحداثها من قبل ANGEM، فإذا رجعنا لحصيلة الأرقام نجد أن عدد النساء المتحصلات على التمويل من طرف مؤسسة التنمية الإجتماعية خلال الخمس سنوات بلغ 48741 إمرأة، وهذا يفوق بكثير عدد المتحصلات على التمويل بكل صيغه من طرف جهاز القرض المصغر، حيث بلغ عددهم 6586 إمرأة فقط وهذا بالرغم من إثبات الكثيرات من النساء مقدرتهن على العطاء، الإبداع ورفع شعار التحدي والإسهام بشكل كبير في الدفع بالاقتصاد الوطني في الجزائر خاصة بعد التعديلات الأخيرة في قانون الأسرة الجزائري ودعوة كل الأجهزة المدعمة للمؤسسات في الجزائر وعلى رأسها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM على التكفل بتطلعات المرأة المقاولة وتقديم كل العون والمرافقة لها على كل الأصعدة .إلا انه لم يكون عملا سهلا وتكفلا تاما في ظل العديد من المعطيات، الرهانات والتحديات، على رأسها كيفيات وضع آليات واستراتيجيات خاصة بتحفيز المرأة للولوج في عالم الاستثمار دون تردد أو خوف لا سيما في ظل الأحكام المسبقة على فشل المرأة وعدم قدرتها على تسيير مشروعها، وأكثر من هذا رفض المجتمع – الذكوري بامتياز – لمشروعها وما يسلطه من ضغوط نفسية على المرأة إبتداءً من العائلة، فريق العمل وباقي المتعاملين في نفس الحقل الذي تنشط فيه .

المطلب الرابع: الأرقام المتعلقة بالمرافقة وتكوين المستفيدين من التمويل ضمن الخدمات الغير مالية التي تقدمها (ANGEM) ومؤسسة التنمية الإجتماعية- ولاية الخرطوم

إن عدم وجود متابعة سليمة للقرض الذي يتم منحه من خلال الزيارات الدورية للمشروع الممول، ومدى استفادة العميل من الدورات التكوينية التي تقدمها مؤسسة التمويل المصغر، كلها عومل من شانها أن تساهم في فشل المشروع بالنسبة للأسر المنتجة من جهة، وزيادة نسبة القروض المتعثرة بالنسبة لمؤسسات التمويل المصغر، لذا سنحاول في هذا المطلب التعرف على أهم الأرقام المحققة في هذا المجال:

الفرع الأول: الأرقام المتعلقة بتكوين المستفيدين من برامج ANGEM: تقدم الوكالة برامج متنوعة في التربية المالية وإنشاء مؤسسات مصغرة حيث يوضح الجدولين التاليين المستفيدين من هذه البرامج:

الجدول رقم (1–13): عدد المستفيدين من برنامج التكوين في التربية المالية حسب السنوات

السنة / الوكالة	2012	2013	2014	المجموع
ورقلة	214	213	142	**569**
غرداية	139	74	363	**576**
تمنراست	244	278	108	**630**
اليزي	68	0	67	**135**
المجموع	**665**	**565**	**680**	**1910**

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على وثائق خاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

يبن الجدول(6-1) أن مجموع عدد أصحاب المؤسسات المصغرة المستفيدين من التكوين في التربية المالية على مستوى الفرع الجهوي بلغ 1910 مستفيد، في حين أن وكالة تمنراست تحتل المرتبة الأولى بـ 630 مستفيد، يليها كل من وكالات غرداية وورقلة، بينما وكالة اليزي لم تكون سوى 135 صاحب مؤسسة مصغرة.

الجدول رقم (1–14): عدد المستفيدين من برنامج التكوين في إنشاء وتسيير المؤسسات المصغرة

السنة / الوكالة	2012	2013	2014	المجموع
ورقلة	264	236	62	**562**
غرداية	185	274	135	**594**
تمنراست	320	237	26	**583**
اليزي	133	41	98	**272**
المجموع	**902**	**788**	**321**	**2011**

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على وثائق خاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

نلاحظ من خلال الجدول (6-1) أن مجموع الكلي لأصحاب المشاريع المصغرة المكونين في إنشاء وتسيير المؤسسات المصغرة بلغ 2011 مستفيد في نهاية سنة 2014. كما نلاحظ عدد المكونين كان ينخفض من سنة لأخرى، فإذا قارنا عدد المكونين في سنة 2014 بعددهم في أول سنة من انطلاق البرنامج نلاحظ أن هذا العدد انخفض بنسبة 64 %.

المناقشة والتحليل:

بالنظر إلى الأرقام المتعلقة ببرامج التكوين نجد أن عدد الأشخاص الذين تم تكوينهم في برنامج التربية المالية لم يتجاوز 24 % من مجموع المستفيدين من التمويل الموجه لشراء مواد أولية وهذا راجع لعدم إجبارية إجراء هذا التكوين، بينما عددهم بالنسبة لبرنامج التكوين في إنشاء وتسيير المؤسسات المصغرة يتجاوز عدد المستفيدين من التمويل الثلاثي لأن الحصول على هذا النمط من التمويل مرتبط بإجراء التكوين، وهذا ما يبين عدم اهتمام حاملي المشاريع بإجراء مثل هذه الدورات التكوينية ما لم تكن إجبارية.

الفرع الثاني: الأرقام المتعلقة ببرامج التدريب ورفع القدرات بالإضافة إلى التنمية الإجتماعية في مؤسسة التنمية الإجتماعية – ولاية الخرطوم

الجدول رقم(1–15): يوضح التدريب ورفع القدرات خلال الفترة 2010–2014

السنوت	المستهدف	المنفذ	نسبة الأداء
2010	11197	1769	%16
2011	8850	5110	%58
2012	6900	5564	%88.6
2013	8600	7232	%84
2014	7250	6729	%92.8
المجموع	**42797**	**26404**	**%61.7**

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على بناءا على وثائق خاصة بمؤسسة التنمية الإجتماعية – ولاية الخرطوم

من خلال الجدول رقم (7-1) نلاحظ أن هناك تذبذب في أعداد المستهدفين، ففي سنة 2010 بلغ عددهم 11197 ليتراجع هذا العدد ويصبح 6900 متدرب في سنة 2012. أما بالنسبة لأعداد المتدربين الذين تم تدريبهم من جملة المستهدف فنلاحظ أنها في تزايد مستمر مايصاحبه منطقيا تزايد في نسبة الاداء، وعموما وصلت نسبة الاداء إلى 61.7% خلال السنوات الخمس.

الجدول رقم (1–16): المجموعات المكونة في مجال الإدخار والتي تم ربطها بالتمويل المصغر خلال الفترة 2010–2014

المستهدفين / السنوات	المجموعات والجمعيات التي تم ربطها بالتمويل المصغر		
	العملاء	المجموعات	الجمعيات
2010	3039	345	-
2011	5360	525	226
2012	5027	545	234
2013	4718	549	262
2014	4713	579	276
المجموع	**22857**	**2543**	**998**

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على بناءا على وثائق خاصة بمؤسسة التنمية الإجتماعية – ولاية الخرطوم

نلاحظ من خلال الجدول رقم(7-2) أن عدد العملاء في تزايد خلال 5 سنوات يرافقه تزايد في أعداد المجموعات، كما نلاحظ تزايد في عدد الجمعيات التي تضم كل من المجموعات والعملاء.

المناقشة والتحليل:

بالنسبة لحصيلة الأرقام المتعلقة ببرامج التدريب ورفع القدرات فلاحظنا من خلال الجدول رقم (7-1) أن عدد المتدربين الذين تم تدريبهم كان يقل عن عدد المستهدفين وذلك في كل سنة، حيث أرجعت المؤسسة السبب إلى عدد من المشاكل والمعوقات وهي كالآتي:

- شح وضعف إنسياب التمويل اللازم لتنفيذ البرامج التدريبية المقترحة بالرغم من سعي مؤسسة التنمية الاجتماعية للمواصلة في سياسة تخفيض تكلفة التدريب ؛
- عدم الإقتناع بأهميه التدريب كما هو الحال في غالبية الدول النامية وخصوصاً بعد ظهور الأزمة المالية ؛
- قلة الإمكانيات العينية للتدريب (الوسائل والأدوات) ؛

أما بالنسبة للمجموعات المكونة في مجال الإدخار فلاحظنا أن الأرقام المذكورة في الجدول رقم (7-2) في تزايد مستمر، وهذا يعكس إهتمام المؤسسة بالمشاركة الشعبية وخلق كوادر ومؤسسات قاعدية مدربة (الجمعيات) تكون قادرة على التخطيط والتنفيذ وإدارة عملية التنمية الإجتماعية على المستوى المحلى .

الفرع الثالث: المقارنة بين المؤسستين:

1. لو قارنا بين عدد الذين إستفادوا من التكوين في مؤسسة التنمية الإجتماعية لوجدنا أنه يفوق بكثير عدد الذين كُونوا في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM ؛

2.أما بالنسبة للفئات المستهدفة فنجد أن مؤسسة التنمية الإجتماعية تكون وتدرب عدة فئات ومن بينهم العملاء والجمعيات التي تعمل في مجال التمويل المصغر، وتكتفي الوكالة الوطنية بتدريب المستفيدين من التمويل فقط؛

3. من حيت مدة التكوين فنرى بأن المدة التي تعتمدها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر غير كافية والمتمثلة في 4 أيام لا تكفي لتقديم ولو الجزء البسيط من هذه المعارف، خاصة بالنسبة لبرنامج التكوين في إنشاء وتسيير المؤسسات المصغرة الذي يتضمن عددا كبيرا من المحاور (المؤسسة والعائلة، التسويق، تسيير المخزون، حساب التكاليف، المحاسبة، التخطيط المالي، المستخدمين والإنتاجية). أما بالنسبة لمؤسسة التنمية الإجتماعية فلم نجد في التقارير السنوية مايشير لمدة التكوين، بالإضافة إلى المشاكل والمعوقات المتعقة بالتدريب مثل شح وضعف إنسياب التمويل اللازم وقلة الإمكانيات ووسائل التدريب كلها عوامل نرى أنها قد تؤثر على نوعية وجودة التدريب والتكوين.

خلاصة الفصل:

بعد قيامنا بالدراسة التطبيقة وذلك بالاعتماد على البيانات التي تم جمعها ثم القيام بتحليل ومناقشة النتائج المتحصل عليها ، حيث كان الهدف منه تطبيق ما تم التوصل له في الجانب النظري وإختبار صحة فرضيات الدراسة . وبعدتحليلها وتفسيرها استخلصنا النتائج التالية:

– كل من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومؤسسة التنمية الإجتماعية يعتبر وسيط مالي وكلاهما له أهداف عديدة تكمن في التخفيف من حدة الفقر وتشجيع العمل الذاتي والمنزلي وكذا تنمية روح المقاولة وتمليك المشاريع الفردية.

– بالرغم من أن كلاهما ينشطان في مجال التمويل المصغر إلا أننا نجد إختلافا كبيراً في منهجية العمل التي تتبناها مؤسسة التنمية الإجتماعية عن تلك التي تتبعها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

– بالرجوع لحصيلة الأرقام المتعلقة بعدد القروض الممنوحة والخدمات الغير مالية المقدمة، نجد أن الأرقام التي حققتها مؤسسة التنمية الإجتماعية في هذا المجال تفوق بكثير تلك المتحصل عليها من وكالة تسيير القرض المصغر (الفرع الجهوي بولاية ورقلة)، ويرجع سبب في ذلك كون أن هذه الأخيرة تعتمد في تمويلها على النمط التقليدي للتمويل المصغر وارتكازه على الفائدة التي تعتبر تكلفة بالنسبة للأسر المتجة والتي تحمل نسبة من الخاطرة في نظرهم، كما أنها ربا في الدين الإسلامي لذا يتجنب الكثير منهم التمويل عن طريق الصيغ التقليدية، بينما لجأت مؤسسة التنمية الإجتماعية إلى اعتماد التمويل المصغر الإسلامي من خلال إتباع عدة أساليب تمويلية متمثلة في المضاربة، المشاركة، المزارعة، المساقاة، المرابحة، الإجارة، السلم، الاستصناع، القرض الحسن، والزكاة.

– ضعف حجم التمويل وقصر فترة السداد فى تمويل مشاريع الأسر المنتجة بالنسبة لمؤسسة التنمية الإجتماعية بولاية الخرطوم مما قد يعرض هذه المشاريع إلى الفشل .

الخـــــــاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع التمويل المصغر ودوره في إنشاء الأسر المنتجة بالتركيز على مؤسستان تقدمان خدمات التمويل المصغر تتمثلان في الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM ولاية ورقلة في الجزائر ومؤسسة التنمية الإجتماعية بولاية الخرطوم في السودان، وقد حاولنا الاجابة على الاشكالية الرئيسية للدراسة التي تمحورت حول " **ما مدى مساهمة مؤسسات التمويل المصغر في إنشاء وتمويل الأسر المنتجة؟ وكيف يؤثر اختلاف نوع التمويل بين وضعي وإسلامي عليها؟** ." ولمعالجة الاشكالية المطروحة، تم تقسيم بحثنا الى فصلين النظري والتطبيقي باستخدام المنهج والأدوات اللازمة. وقد تم التوصل الى النتائج التالية:

نتائج البحث:

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية توصلنا إلى مجموعة من النتائج، وهي كالتالي:

1- النتائج النظرية:

- برامج التمويل المصغر تركز على ضرورة تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية والغير مالية وليس خدمات الإقراض فقط.
- التمويل المصغر ليس عملا خيريا، ولكنه عمل ينتج قيمة مضافة، ويساهم في إيجاد مكان لأصحاب المشاريع الصغيرة مثل الأسر المنتجة وجعلها عنصرا فاعل في التنمية المحلية.
- القرض المصغر يعتبر أداة لمحاربة البطالة يسمح للفئات المحرومين من تحسين ظروفهم المعيشية، من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على مداخيل.

2- النتائج التطبيقية:

- كل من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومؤسسة التنمية الإجتماعية يعتبر وسيط مالي وكلاهما له أهداف عديدة، تكمن في تخفيف حدة الفقر وتشجيع العمل الذاتي والمنزلي وكذا تنمية روح المقاولة وتمليك المشاريع الفردية.
- بالرغم من أن كلاهما ينشطان في مجال التمويل المصغر إلا أننا نجد إختلافا كبيراً في منهجية العمل التي تتبناها مؤسسة التنمية الإجتماعية عن تلك التي تتبعها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- بالرجوع لحصيلة الأرقام المتعلقة بعدد القروض الممنوحة والخدمات الغير مالية المقدمة، نجد أن الأرقام التي حققتها مؤسسة التنمية الإجتماعية في هذا المجال تفوق بكثير تلك المتحصل عليها من وكالة تسيير القرض المصغر (الفرع الجهوي بولاية ورقلة) .

- كما إستنتجنا من خلال الدراسة التطبيقية التي أجريناها أن مؤسسة التنمية الإجتماعية تضم قاعدة واسعة من الجهات التي تم ربطها بالتمويل المصغر سواءاً العملاء أو الجمعيات التي تساهم في تقديم أنشطة متنوعة لأعضائها بفضل التكوين والتدريب الذي تلقته من مؤسسة التنمية الإجتماعية بولاية الخرطوم، مما يعني أن المؤسسة لها دور فعال في محاولة النهوض بالتنمية المحلية وذلك بتحريك الموارد والطاقات البشرية والمادية للمجتمع، ولكن إذا رجعنا إلى حصيلة الأرقام المتعلقة بالتمويل حسب قطاع النشاط نجد أن التمويل يتركز في القطاع الخدمي والتجاري مما يعني إنحصار أغلبية المشروعات الصغيرة في مجالات غير إنتاجية والتي تتميز بصورة عامة بقلة الدخل وعدم إنتظامه، وهذا ماتضهره الأرقام المتعلقة بالفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة والتي تبين أن معظم القروض الممنوحة وجهت إلى قطاع الخدمات بنسبة 85 % بينما القطاعات المنتجة (الزراعة، الصناعة الصغيرة والصناعات الحرفية لم تحضي مجتمعة سوى بنسبة 5,67 % ما يستدعي إعادة النظر في النشاطات التي يجب التركيز على دعمها، لأن هذه الأرقام لا تعكس الهدف الرئيسي من إنشاء هذه الوكالات والمتمثل في إنشاء مؤسسات منتجة في قطاعات تساهم في خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وبالتالي تحريره من التبعية للمحروقات.
- وبالحديث عن التنمية التي تقودها مؤسسة التنمية الإجتماعية وذلك بالتنسيق والشراكة مع الجهات ذات الصلة والمصارف والمؤسسات المالية من خلال الإهتمام بالمشاركة الشعبية وخلق كوادر ومؤسسات قاعدية مدربة (الجمعيات) تكون قادرة على التخطيط والتنفيذ وإدارة عملية التنمية الإجتماعية على المســـتوى المحلى، وكذا إنشاء المؤسسة لإدارة متخصصة للتمويل المصغر وفروع منتشرة فى كل محليات الولاية، نجد بالمقابل أن دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هو دور تمويلي فقط ولم ترتقي الي الآن للمشاركات الفعاله التي تكون فيها مؤسســات التمويل المصــغر هي التي تنشــئ وتدير المؤســســات التنموية وتكون مؤسسات لاحقة بها .
- تحاول كل من المؤسستين تقديم خدمات مالية وغير مالية متنوعة إلا أننا لمسنا بعض المشاكل التي تؤثر على جودة ونجاعة هذه الخدمات فبالنسبة لوكالة ANGEM وجدنا أن مدة التكوين قصيرة وغير كافية والمتمثلة في 4 أيام لا تكفي لتقديم ولو الجزء البسيط من هذه المعارف. أما فيما يخص المشاكل المتعلقة بالخدمات الغير المالية التي تقدمها مؤسسة التنمية الاجتماعية فيما يخص التدريب والبرامج الاجتماعية فنجد أن عدم إنسياب التمويل الكافي يعد من أهم العوائق التي تقف دون تحقيق نتائج أفضل في هذا المجال.
- كما نلاحظ أن طريقة معالجة الملفات تمر بعدة مراحل ودراسات قبل إتخاذ قرار تمويلها في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والسبب في تعقيد الإجراءت هو أن الوكالة تتعامل مع بنوك ربوية في منح التمويل عكس تلك الإجراءت التي تتبع في مؤسسة التنمية الإجتماعية التي تتسم ببساطتها و ومرونتها ذلك لأنها تتعامل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في منح التمويل وهذا مايوضح أيضا سبب عدم وجود ضمانات

على القروض الممنوحة، مايعني أن صيغ التمويل الإسلامية التي تطبقها مؤسسة التنمية الإجتماعية تعبر الأكثر مرونة وكفاءة في تلبية إحتياجات الأسر المنتجة من تلك التي تعتمدها وكالة تسيير القرض المصغر.

3-إختبار صحة الفرضيات:

مما سبق نستنتج أن الفرضية الأولى والتي تقول أن (التمويل المصغر عبارة عن مجموعة الخدمات المقترحة (المقدمة) للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية التقليدية.) وهي **فرضية صحيحة** وذلك من خلال ما تعرضنا له في الفصل الاول.

وفي ظل النتائج المتوصل إليها في الجانب التطبيقي نستطيع القول أن الفرضية الثانية (تعتبر مؤسسة التنمية الإجتماعية بولاية الخرطوم أكثر كفاءتا في تلبية الإحتياجات التمويلية للأسر المنتجة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.) وهي **فرضية صحيحة**. وأن الفرضية الثالثة (يوجد إختلاف في الصيغ المالية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومؤسسة التنمية الإجتماعية الموجهة لتمويل الأسر المنتجة.) **أنها فرضية صحيحة** .

التوصيات:

❖ **بالنسبة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:**

- نوصي الوكالة بتنظيم المؤطرين والمؤهلين وأن تشرف على تنظيم عمل رقابي وهذا لمراقبة المستفدين من القروض.
- تحسين مرافقة أصحاب المشاريع خلال كل مسار إنشاء المؤسسة المصغرة منذ فكرة المشروع إلى مرحلة الانجاز.
- تطبيق صيغ التمويل الاسلامية وذلك بإلغاء التمويل الثلاثي بالنسبة للوكالة.
- تبني مزيد من الشفففية والإفصاح عن الأرقام المتعلقة بنسب الإسترداد القروض المتعثرة.

❖ **آفاق الدراسة:**

- إعادة دراسة الموضوع بأدوات وأساليب تختلف عن تلك التي عالجنا بها الموضوع.
- دراسة الموضوع بمقارنة وكالات دعم الاستثمار الجزائرية بمؤسسات أخرى في العالم العربي والغربي.
- إمكانية تطبيق الصيغ التمويلية الإسلامية في مؤسسات التمويل في الجزائر.

قائمة المصادر

والمـ راجع

I-الكتب:

1 - ستيفن دى. شتراوس، **المرشد الكامل للمشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، مكتبة جرير، المملكة العربية السعودية، 2008.

2 - فايز جمعة صالح النجار – عبد الستار محمد العلي، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

II- البحوث الجامعية:

3 - إيهاب طلعت الشايب، **أثر تمويل المشروعات المتناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة (دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل المصغر)**، مذكرة ماجيستير، جامعة عين شمس، مصر، 2010.

4 - سعاد سيد أحمد ،**إدارة مشاريع الأسر المنتجة في السودان (دراسة حالة مؤسسة التنمية الإجتماعية بولاية الخرطوم)**، مذكرة ماجيستير، جامعة الخرطوم، السودان، 2005.

III-وقائع التضاهرات العلمية:

5 - عبد الوهاب لطفي،**أساسيات التمويل المصغر**، ورشة عمل في إطار USAID، مصر، من 26 إلى 25إبريل 2013.

6 - سليمان ناصر - عواطف محسن، القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة، **ملتقى صفاقص الدولي الثاني حول المالية الإسلامية**، أيام 27- 29 يونيو/جوان 2013، بجامعة صفقص-تونس.

7- عمران عبد الحكيم - غزي محمد العربي، برامج التمويل المصغر ودورها في القضاء على الفقر والبطالة، **الملتقى الدولي حول" إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة "**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، أيام 15-16 نوفمبر 2011م.

8- عبد اللطيف عامر- ياسين حريزي، تحدي التمويل المصغر بين التقليدي والإسلامي لمحاربة الفقر وتحقيق التنمية، **الملتقى الدولي حول" إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة "**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، أيام 15-16 نوفمبر 2011م.

9- عبدالرحمان عبدالقادر، دور التمويل الاسلامي المصغر في تنمية المؤسسات المصغرة، **الملتقى الدولي حول" إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة "**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، أيام 15-16 نوفمبر 2011م.

10- مغني ناصر ،القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، **الملتقى الدولي حول" إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة "**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، أيام 15-16 نوفمبر 2011م.

IV – التقارير والمنشورات:

11 – منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

12 – وثائق داخلية للوكالة الوطنية لتسيير لقرض المصغر.

13 – المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، **التمويل المصغر في الجزائر الفرص والتحديات المجموعة**، يونيو/حزيران، 2006.

14 – التقرير السنوي لمؤسسة التنمية الاجتماعية –ولاية الخرطوم، لعام 2010، 2011، 2012، 2013، 2014.

V – القوانين والمراسيم:

15 – المادة 25، **وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**، بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، باريس، المؤرخ في كانون الاول/ 10 ديسمبر 1948.

16 – المادة (5)، **المرسوم التنفيذي رقم 04 – 14**، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قوانينها الأساسية، المؤرخ في 22 جانفي 2004.

17 – المادة (26)، **المرسوم التنفيذي رقم 04 – 14**، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قوانينها الأساسية، المؤرخ في 22 جانفي 2004.

18 – المرسوم التنفيدي رقم 04 – 14، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 06، الصادر في 25 جانفي 2004.

VI – مواقع إلكترونية:

19 – الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz

الفهرس

الفهرس	رقم الصفحة
الإهداء	III
الشكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال البيانية	VIII
قائمة الملاحق	IX
المقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل المصغر والأسر المنتجة	
تمهيد	**2**
المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للتمويل المصغر والأسر المنتجة	**3**
المطلب الأول: ماهية التمويل المصغر	**3**
الفرع الأول: نشأة وتطور التمويل المصغر	**3**
الفرع الثاني: مفهوم التمويل المصغر	**4**
الفرع الثالث: أهمية التمويل المصغر من خلال مبادئه الأساسية	**6**
المطلب الثاني: واقع التمويل في الجزائر	**7**
الفرع الاول: برامج المساندة الحكومية لبدء مشروعات مصغرة وصغيرة	**8**
الفرع الثاني: البنوك العمومية	**8**
الفرع الثالث: هيئة البريد الجزائرية	**9**
الفرع الرابع: المنظمات غير الحكومية	**10**
المطلب الثالث: الأدبيات النظرية للأسر المنتجة	**10**
الفرع الأول: مفهوم المشروعات متناهية الصغر	**10**
الفرع الثاني: مفهوم الأسر المنتجة	**11**
الفرع الثالث: مزايا مشاريع الأسر المنتجة وأهميتها	**11**
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	**12**

المطلب الأول: الدراسات المحلية	**12**
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	**16**
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية – دراسة مقارنة بين الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الفرع الجهوي لولاية ورقلة (الجزائر)، ومؤسسة التنمية الإجتماعية ولاية الخرطوم (السودان) خلال الفترة مابين 2010–2014.	
تمهيد	**21**
المبحث الاول: المبحث الاول: التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) ومؤسسة التنمية الإجتماعية بولاية الخرطوم (السودان) وطريقة العمل المنتهجة.	**22**
المطلب الأول: ماهية وطريقة عمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (الفرع الجهوي – ولاية ورقلة)	**22**
الفرع الأول: تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتنظيمها	**22**
الفرع الثاني: مهام وأهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والفئات التي تستهدفها	**23**
الفرع الثالث: أنماط التمويل والأنشطة الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	**25**
المطلب الثاني: التعريف بمؤسسة التنمية الإجتماعية بولاية الخرطوم (السودان) وطريقة العمل	**29**
الفرع الأول: تعريف مؤسسة التنمية الإجتماعية بولاية الخرطوم وتنظيمها	**29**
الفرع الثاني: مهام وأهداف مؤسسة التنمية الإجتماعية – ولاية الخرطوم والفئات التي تستهدفها	**31**
الفرع الثالث: أنماط التمويل والأنشطة الممولة من قبل مؤسسة التنمية الاجتماعية – ولاية الخرطوم	**32**
المطلب الثالث: المقارنة بين المؤسستين من خلال التنظيم وطريقة العمل	**35**
المبحث الثاني: مقارنة حصيلة نشاط كل من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) ومؤسسة التنمية الإجتماعية – ولاية الخرطوم (السودان) خلال الفترة 2010 – 2014	**39**
المطلب الأول: عدد الملفات الممولة حسب أنماط (صيغ) التمويل	**39**
الفرع الأول: تطور حصيلة التمويل الممنوح من قبل الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر– ورقلة خلال الفترة (2010 – 2014)	**39**
الفرع الثاني: تطور حصيلة التمويل من قبل مؤسسة التنمية الإجتماعية – ولاية الخرطوم خلال الفترة (2010 – 2014)	**40**

الفرع الثالث: المقارنة بين المؤسستين	**41**
المطلب الثاني: عدد الملفات الممولة حسب قطاع النشاط	**42**
الفرع الأول: حصيلة التمويل المنوح من قبل ANGEM حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2010 – 2014)	**42**
الفرع الثاني: حصيلة التمويل الممنوح من قبل مؤسسة التنمية الإجتماعية حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2010 – 2014)	**44**
الفرع الثالث: المقارنة بين المؤسستين	**45**
المطلب الثالث: عدد الملفات الممولة حسب الجنس	**45**
الفرع الاول: حصيلة التمويل المنوح من قبل ANGEM حسب الجنس خلال الفترة (2010 – 2014)	**46**
الفرع الثاني: حصيلة التمويل المنوح من قبل مؤسسة التنمية الإجتماعية حسب الجنس خلال الفترة (2010 – 2014)	**47**
الفرع الثالث: المقارنة بين المؤسستن	**48**
المطلب الرابع: الأرقام المتعلقة بالمرافقة وتكوين المستفيدين من التمويل ضمن الخدمات الغير مالية التي تقدمها (ANGEM) ومؤسسة التنمية الإجتماعية– ولاية الخرطوم	**48**
الفرع الأول: الأرقام المتعلقة بتكوين المستفيدين من برامج ANGEM	**49**
الفرع الثاني: الأرقام المتعلقة ببرامج التدريب ورفع القدرات بالإضافة إلى التنمية الإجتماعية في مؤسسة التنمية الإجتماعية – ولاية الخرطوم	**50**
الفرع الثالث: المقارنة بين المؤسستين	**52**
الخاتمة	**56**
المصادر والمراجع	**61**
الفهرس	**64**